بعد الحمد والصلوة فان الاقل المتخلص بخلوصي محمد بن يوسف المعمورة العزيزي
من تلامذ الفاضل العالم والاستاد الكامل المدرس ببايزيد مرحوم حسن حسني
البايبوردي قد كتب على هذا الكتاب المنسوب الى خيقد مغني الطلاب
مع حواشي معتبرة مرتبة على كثير من الجداول وقيودات تقتضيها الحال بحيث تكاد
ان تكون مقبولة عند ارباب الكمال وكان الحواشي مأخوذة من الكتب المتفرقة
المكتوبة اساميها ذيلا كما رتب من قبلها الرسائل الموسومة بتعريفات العزيزية
وعلاوه على زبدة التعريفات وتحفة الاخوان وكان ذلك في عهد السلطان ابن السلطان
السلطان عبد الحميد خان الثاني الغازي خلد الله ملكه وسلطنته الى مديد الزمان

هذه اسامي الكتب

برهان الدين عماد الدين قطب الدين نور الدين ولي الدين محي الدين كلنبوي كنتري شيرواني
توقادي حسامكاتي اسماعيل حقي اسمعيل صبري ابراهيم البيجاقي قره حقي حسن چلبي
محمد بركوي قاسم احمد الكردي شرح الشرح حاشية بهرام تصديقات شوكت رسالة اداب
كلنبوي سيف المنطق مندلبات سيد شريف تحفة ارشدي قره خليل قول الغني
سعدالله محمد امين عرب يوسف مفتي احمد اسكيجي زاده عبد الرحيم عضد مولا زاده

معارف

نظارت جليله سنك بيك يوز يكرمي بش نومرولي امتيازلي رخصتنامه سيله باب
سرعسكري مرجان قپوسي جهتي سلطانلر سراي قارشوسنده ١٨٠ نمرولي
جغرافيا ورسم معلمي خلوصي افنديتك مطبعه سنده طبع اولنوب حقوق
طبعيه وامتيازي صاحب امتيازينه عائد در شايد ديگر طرفدن طبعنه ساختهٔ اولنرق
طبع اولنور ايسه قانوناً مسئول اوله جغي اخطار اولنور ١٣٠٨ سنه



بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا من جعل المنطق ميزانا لطريق التفهيم والتحقيق * ونشكرك يا من زين الأذهان باكتساب التصور والتصديق * ونصلي على نبيك محمد الهادي إلى سواء الطريق وعلى آله وأصحابه الذين فازوا بالهداية والتوفيق * أما بعد فلما كانت الرسالة المشهورة بإيساغوجي المنسوبة إلى الشيخ الإمام أفضل المتأخرين قدوة الحكماء الراسخين أثير الدين الأبهري نور الله مضجعه محتوية على العجائب من القواعد ومشتملة على الغرائب من الفوائد تكاد معانيها محجبة بحجاب وجازة ألفاظها مستورة في كل باب وكان ما وجد من شروحها في غاية الاختصار ونهاية الاقتصار بل بعضها كالمتن متين يحتاج إلى موضح مبين احتاجت إلى شرح يزيل احتجابها ويسهل الوصول لمن

أراد اقتناء بها * وكان يخطر ببالي * وإن كان غير لائق بحالي * أن أكتب لها شرحا يحل صعابها ويكشف عن وجوه فرائدها نقابها أبدي فيه مطارح الأفكار * وأوضح فيه خزائن الأسرار * على وجه لطيف ومنهج منيف إعانة للطالبين * وتقوية لأهل اليقين * ولقد أجال في بعد الآن وقع الاحتياج في درسي * ثم استشعاف بعض الطلبة إلي وإلى قراءتها لدي قد هيجني إلى شروع ذلك وإن كنت بعيدا من هنالك لوفور قصوري * في بضاعات الفنون مع توزع حضوري وتشتت المتون ليكون وسيلة للاشتغال والمذاكرة وذريعة لاستعمال الخواطر في المطالعة مسترشدا من المرشد الرشيد الذي هو سيدي وسندي مجتنبا عن الإطالة للسالفين ومعرضا عن الطعن لآراء المؤلفين والمأمول من الأحباء المتحلين بحلي الإنصاف المتخلين عن رذيلتي البغي والاعتساف إذا عثروا على شيء زلت فيه القدم أو طغى به القلم أن يصلحوا بما يقتضيه المحل فإن الإنسان منشأ النسيان والزلل * متمنيا من الناظرين أن ينظروه بنظر الإنصاف فإن الإنصاف خير الأوصاف * فلما تيسر الإتمام بعون الله الوهاب * سميته بمغني الطلاب ليكون الاسم مطابقا للمسمى في التحقيق وموافقا لمن

جميع الوجوه بإتمام التوفيق وإلى الله أتضرع أن يجعل هذا خالصا لوجهه الكريم
ومقربا من رحمته في دار النعيم ومنه المعونة والتوفيق وبيده أزمة التحقيق
قال رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) أي أبتدئ نحمد الله
جمع بين التسمية والتحميد في الابتداء عملا بكتاب الله الكريم وبخبر كل أمر
ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله فهو أجزم وفي رواية بحمد الله ولا تعارض بينهما
إذ الابتداء حقيقي وإضافي فالحقيقي حصل بالبسملة والإضافي بالحمدلة وقدم
البسملة اقتفاء لما نطق به الكتاب واتفق عليه أولو الألباب والحمد هو
الثناء باللسان على الجميل الاختياري سواء تعلق بالفضائل أم بالفواضل
والمدح هو الثناء باللسان على الجميل مطلقا والشكر في مقابلة النعمة بالقول
أو الفعل أو الاعتقاد فهو أعم من الحمد والمدح بحسب المورد وأخص بحسب
المتعلق فبينه وبينهما عموم وخصوص من وجه فعلم من هذا أن المصنف إنما
اختار الحمد دون المدح ليؤذن بالفعل الاختياري ودون الشكر ليعم الفضائل
والفواضل واختار الجملة الفعلية على الاسمية ههنا وفيما سيأتي قصدا
لإظهار العجز عن الإتيان بمضمونها على وجه الثبات والدوام وأتى بنون
العظمة إظهارا لملزومها الذي هو نعمة من تعظيم الله له بتأهيله للعلم

قوله أي مقطوع البركة إشارة إلى أمرين أحدهما أن أجزم مجرد
عن معنى التفضيل بطريق المجاز بذكر الكل وإرادة الجزء ويكون
بمعنى اسم كما في قوله تعالى وهو أهون عليه المستعمل في
معنى اسم الفاعل أي هين عليه إذ ليس شيء أهون
عليه تعالى من شيء وكذلك هنا لأن ما بدئ بالبسملة فيه ليس مجزوما
أصلا حتى يكون ما لا يبدأ فيه بها أجزم منه كما تقتضيه صيغة التفضيل
وثانيهما أنه ليس المراد بالأجزمية الأجزم الحسي حتى يرد أن الحديث
مخالف للواقع بل الشرعي أي عدم البركة فالحقيقي حصل بالبسملة
آه يعني أن التعارض إنما يرتفع بحصول الابتداء الحقيقي بالحمدلة
والإضافي بالبسملة لكنه خلاف الإجماع الواقع لأن البسملة
مقدمة على الحمدلة
قيصري

قوله ولا تعارض آه جواب عن سؤال مقدر تقديره أن الحديث
وارد في حق البسملة والحمدلة وإذا ابتدئ بأحدهما يفوت
الغرض في حق الآخر فتعارضا وكل الشيئين متنافيان حقيقة
أجاب بقوله ولا تعارض بينهما إذ الابتداء حقيقي آه ويجوز
حمل الابتداء على المذكور فإن له ثلاثة معان كما في هذا الجدول



لتصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة الإحسان وتفارقهما
في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة وصدق
الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الإحسان
حقي

قوله لأن مورد الحمد مختص بالفاعل المختار كما يشهد به موارد
الاستعمال دون المدح فقد يقال مدحت اللؤلؤة على

امتثالا لقوله تعالى وأما بنعمة ربك فحدث فمعنى قوله نحمدك نثني ثناء جميلا
على توفيقه لنا أي خلقه قدرة الطاعة فينا فإن التوفيق عند الأشعري
وأكثر أصحابه خلق القدرة على الطاعة وقال إمام الحرمين هو خلق الطاعة
والظاهر أن ما قاله الإمام حق فإن القدرة على الطاعة متحقق في كل مكلف
اللهم إلا أن يكون المراد القدرة المؤثرة القريبة من الاستطاعة التي هي
مع الفعل كما هو مذهب أهل الحق من أن القدرة مع الفعل والتوفيق عكس
الخذلان فإنه خلق قدرة المعصية وإنما حمد على التوفيق أي في مقابلته لا
مطلقا لأن الأول واجب والثاني مندوب ونسأله هداية طريقه
السؤال والدعاء مترادفان وليس بينه وبين الأمر والالتماس فرق
من جهة الصيغة وإنما يحصل الفرق بالمقارنة فإنها إن قارنت الاستعلاء
فهو الأمر وإن قارنت التساوي فهو الالتماس وإن قارنت الخضوع فهو السؤال
والدعاء فالسؤال دال على طلب الفعل لأنه وضعه مقارنا للخضوع و
الهداية الدلالة على ما يوصل إلى المطلوب أوصل إليه بالفعل أولا أو الدلالة
الموصلة إلى المطلوب فالأول مذهب أهل الحق والثاني مذهب أهل الاعتزال
والحق أنها مستعملة في كلا المعنيين لأنه لا نزاع بينهم في الحقيقة لأنها تجيء

فلا اقتصار على هذا اللفظ وجه
دسوقي

قوله وأما بنعمة ربك فحدث حاصل كلام الشارح أن نون العظمة
للتحدث بالنعمة الذي هو أولى من سلوك التواضع عند
الفقهاء والمحدثين ويحتمل أنها للمتكلم ومعه غيره والمراد به
إخوانه الحامدون أو العلماء وأدخلهم معه في الحمد لما كثر
أي لعل الحمد عظيما لا يقوم به الشخص الواحد فاستعان بهم
عليه ومع ذلك لم يقوموا بحقه وأما التعبير بركة الحمد عليهم كما قرر
ونقل من حضرة دسوقي

قوله التي هي مع الفعل تقييد وتبيين للاستطاعة فإنها تكون
بمعنى سلامة الأسباب والآلات أيضا وهذا مبني على الإيراد
المذكور فتدبر وخلاصة الجواب بتحرير الجواب أن المراد بالقدرة
في تعريف الأشعري ومن تابعه هي القدرة الحقيقية التي يكون
بها الفعل المعبر عنها بالاستطاعة
لبعض الفضلا

قوله فإن قلت لو كان الإنعام راجعا إلى صفة التكوين وكونها صادرة
منه تعالى بالإيجاب لم يصح أن يكون محمودا عليه لعدم كونها اختيارية
قلت كون المحمود عليه اختياريا أعم من الحقيقي والحكمي أو المراد بالاختياري
ما صدر من المختار لا ما صدر بالاختيار والتفصيل
في الشرقاوي


قوله عطف على نحمد الله فإن قلت لم قرن السؤال بالثناء قلت
ليجمع بين ما يحتاج العباد إليه وبين ما يطلبونه ويحتاجون إليه
من جهته فكأنه لما ذكر الحقيق بالحمد وأجرى عليه التوفيق الذي
هو الصفة الفعلية كالتخليق والترزيق تعلق العلم بمعلوم عظيم
الشأن بالثناء وتقتضي له غاية الخضوع فقال ونسأله آه
وقال الشرقاوي من جعل الجملة معترضة ومن بيان الفائدة
مما لا يليق الالتفات به بل لا يرضى به المصنف
رشدي

قوله للأول بقوله تعالى إنك لا تهدي من أحببت ولكن
الله يهدي من يشاء وأجيب بأنه من قبيل ذكر السبب
وإرادة المسبب يعني الهداية هي الدلالة على ما يوصل
الذي هو سبب للإيصال بالفعل وأريد المسبب وهو الاهتداء

تارة بمعنى خلق الاهتداء (ونصلى على محمد) الصلوة من الله رحمة ومن
الملائكة استغفار ومن الانس والجن دعاء وقد جمعها قوله تعالى
ان الله وملائكته يصلون على النبى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا
تسليما ومحمد معناه الوضعى اولا هو البليغ فى كونه محمودا فيجوز ان يكون
سبب تسمية النبى عليه السلام به ثبوت هذا المعنى فى ذاته (وعلى عترته)
هو بكسر العين وسكون التاء المثناة قيل اهل بيته وقيل ازواجه وذريته وقيل
اهله وعشيرته الادنون وقيل نسله ورهطه (اجمعين) تاكيد (امابعد)
يؤتى بها للانتقال من اسلوب الى آخر والتقدير فمهما يكن من شيئ بعد البسملة
ومابعدها (فهذه) اى الامور الحاضرة فى الذهن كان المصنف رحمه الله
استحضر المعانى التى سيذكر فى رسالته على وجه الاجمال واورد اسم
الاشارة لبيانها لان اسماء الاشارة وان كان وضعها الامور المبصرة
الا انها ربما تستعمل فى الامور المعقولة لنكتة وهى ههنا اما الاشارة
الى اتقان هذه المعانى حتى صارت لكمال علمه بها كانها مبصرة عنده ولتعد
على الاشارة اليها واما الى كمال فطانة الطالب كانه بلغ مبلغا صارت
المعانى عنده كالمبصرات واستحق ان يشار له الى المعقول بالاشارة

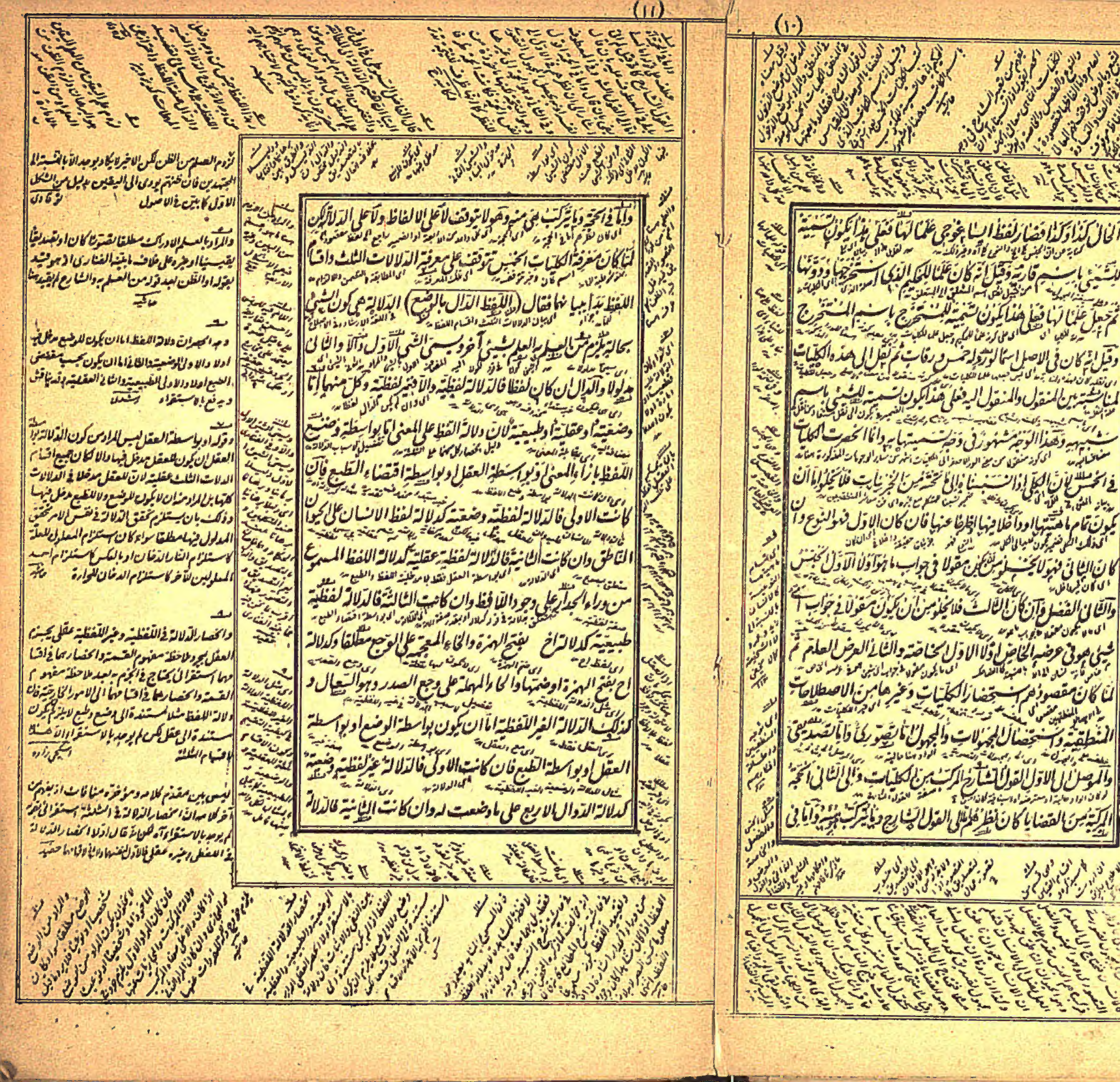


الحسية وفيه مبالغة فى حث الطالب هذا اذا كانت الديباجة متقدمة
على الرسالة وان كانت متأخرة عنها كما هو دأب الاكثرين من المصنفين
فيكون المشار اليه محسوسا متحققا (رسالة) مؤلفة (فى) علم
المنطق وهو آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء فى
الفكر وموضوعه المعلومات التصورية والتصديقية وغايته الاحتراز عن
الخطاء فى الفكر الذى هو ترتيب امور معلومة حاصلة يتوسل بها الى
تحصيل غير الحاصل ووجه تسمية هذه الآلة بالمنطق لان المنطق
مصدر ميمى يطلق بالاشتراك على النطق بمعنى التكلم وعلى ادراك الكليات
وعلى قوة النفس ولما كانت هذه الآلة تعطى الاول قوة والثانى اصابة
والثالث كمالا سميت بالمنطق (اوردنا فيها) اى فى تلك
الرسالة (ما يجب استحضاره) قيل المراد بالوجوب الوجوب
الاستحسانى لا الوجوب الشرعى الذى يكون تاركه آثما كالصلوة
والصوم والزكوة ولا الوجوب العقلى الذى يمتنع الشروع بدونه
كالتصور بوجه ما والتصديق بوجه ما لان كثيرا من المحصلين يحصل
كثيرا من العلوم من غير شعور بشئ من تلك الاصطلاحات




قال الامام الغزالي من لا معرفة له بالمنطق لا ثقة بعلمه وسماه معيار العلوم
لمن يبتدئ في شيء من العلوم والمراد من العلوم ههنا العلوم الكسبية
التي يحتاج في حصولها الى كسب وفكر لان العلوم البديهية لا يحتاج في
تحصيلها الى شيء من الكسب فكيف الى وجوب استحضار شيء من
القواعد المنطقية وانما قال يجب استحضارها لان القواعد ليست
نفسها تفيد معرفة الفكر والا لم يعرض للمنطقي غلط اصلا وليس كذلك لانه
ربما يغلط لاهمال القواعد المنسيا لها والى هذا يشير قولهم في تعريف
المنطق تعصم مراعاتها الذهن وانما يجب استحضارها لمن يبتدئ في
شيء من العلوم لانه آلة لسائر العلوم وآلة الشيء مقدمة على ذلك الشيء
فان قلت يلزم من كونه آلة للعلوم كونه آلة لنفسه لانه من العلوم قلت انه
علم في نفسه وآلة لغيره والشيء الواحد يجوز ان يكون آلة وعلما باعتبارين
او المراد من العلوم في قوله شيء من العلوم سوى المنطق مستعينا بالله
اي طالبا منه المعونة انه مفيض الخير هو ما ينتفع به في نفس الامر واكرمه
اي العطاء على عباده ثم لما كان الغرض من المنطق معرفة صحيح الفكر و
فاسده والفكر اما لتحصيل المجهولات التصورية او التصديقية كان لـ

كان للمنطق طرفان تصورات وتصديقات ولكل منهما مباد ومقاصد
فكان اقسامها اربعة فمبادي التصورات الكليات الخمس ومقاصدها
القول الشارح ومبادي التصديقات القضايا واحكامها ومقاصدها
القياس ثم القياس بحسب المادة خمسة يسمونها الصناعات الخمس
فهي مع الاقسام الاربعة الابواب التسعة للمنطق وبعض المتأخرين عد مباحث
الالفاظ جزءا منها فصارت عشرة ولما اراد المصنف ان يشرع الى كل واحد
من هذه الابواب تسهيلا للطلاب رتبها على وفق ما اشرنا اليه فصار
مقدم مباحث ايساغوجي واجاب عليه فقال بعد ذكر الخطبة (ايساغوجي)
اي هذا باب ايساغوجي وهو لفظ يوناني مركب من ثلث كلمات
الاول ايس معناه انت والثاني اغو معناه انا والثالث جي معناه
ثمه اي في هذا المكان ثم نقله المنطقيون وجعلوه علما للكليات الخمس
النوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام واختلف في سبب
تسميتها به فقيل ان حكيما من الحكماء المتقدمين لما دون تلك الكليات
عند شخص مسمى بايساغوجي وكان يطالعها فاثر قوة استخراجها فيها
ثم جاء الحكيم وقرأها عنده وكان ذلك الحكيم يخاطبه يا ايساغوجي



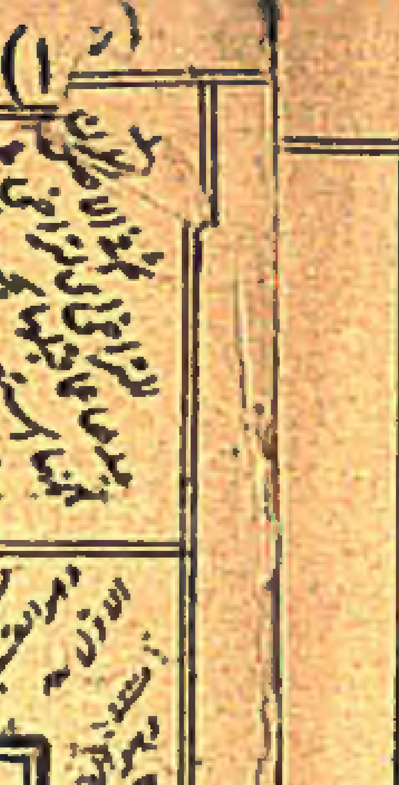
الحال كذا وكذا فصار لفظ ايساغوجي علما لها فعلى هذا يكون تسمية
للشيء باسم قارية وقيل انه كان علما للحكيم الذي استخرجها ودونها
ثم جعل علما لها فعلى هذا يكون تسمية للمستخرج باسم المستخرج
وقيل انه كان في الاصل اسما لوردة لها خمس ورقات ثم نقل الى هذه الكليات
لمناسبة بين المنقول والمنقول اليه فعلى هذا يكون تسمية للشيء باسم
شبيهه وهذا الوجه مشهور في وجه تسميتها به وانما انحصرت الكليات
في الخمس لان الكلي اذا انتسب الى ما تحته من الجزئيات فلا يخلو اما ان
يكون تمام ماهيتها او داخلا فيها او خارجا عنها فان كان الاول فهو النوع وان
كان الثاني فهو لا يخلو من ان يكون مقولا في جواب ما هو اولا الاول الجنس
والثاني الفصل وان كان الثالث فلا يخلو من ان يكون مقولا في جواب اي
شيء هو في عرضه الخاص اولا الاول الخاصة والثاني العرض العام ثم
لما كان مقصودهم استحضار الكليات وغيرها من الاصطلاحات
المنطقية واستحصال المجهولات والمجهول اما تصوري واما تصديقي
والموصل الى الاول القول الشارح المركب من الكليات والى الثاني الحجة
المركبة من القضايا كان نظرهم في القول الشارح وما يتركب منه واما في

الحجة وما يتركب منه وهو لا يتوقف لا على الالفاظ ولا على الدلالة لكن
لما كان معرفة الكليات الخمس تتوقف على معرفة الدلالات الثلث واقسام
اللفظ بدأ ببيانهما فقال (اللفظ الدال بالوضع) الدلالة هي كون الشيء
بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ويسمى الشيء الاول دالا والثاني
مدلولا والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية وكل منهما اما
وضعية او عقلية او طبيعية لان دلالة اللفظ على المعنى اما بواسطة وضع
اللفظ بازاء المعنى او بواسطة العقل او بواسطة اقتضاء الطبع فان
كانت الاولى فالدلالة لفظية وضعية كدلالة لفظ الانسان على الحيوان
الناطق وان كانت الثانية فالدلالة لفظية عقلية كدلالة اللفظ المسموع
من وراء الجدار على وجود اللافظ وان كانت الثالثة فالدلالة لفظية
طبيعية كدلالة اخ بفتح الهمزة والخاء المعجمة على الوجع مطلقا وكدلالة
اح بفتح الهمزة او ضمها والحاء المهملة على وجع الصدر وهو السعال و
كذلك الدلالة الغير اللفظية اما ان يكون بواسطة الوضع او بواسطة
العقل او بواسطة الطبع فان كانت الاولى فالدلالة غير لفظية وضعية
كدلالة الدوال الاربع على ما وضعت له وان كانت الثانية فالدلالة



غير لفظية عقلية كدلالة الاثر على المؤثر وان كانت الثالثة فالدلالة
غير لفظية طبيعية كدلالة تغير وجه العاشق عند رؤية المعشوق على
العشق والمقصود الاصلي بالنظر المنطقي الدلالة اللفظية الوضعية لان
غيرها غير منضبطة لاختلافه باختلاف الطبائع والعقول بخلاف
اللفظية الوضعية فانها منضبطة اذا عرفت هذا فنقول ان اللفظ
الدال بالوضع (يدل) ذلك اللفظ بتوسط الوضع (على تمام)
ما وضع له (بالمطابقة) لموافقته اياه (وعلى جزئه) اي جزء ما وضع له (بالتضمن)
لدلالته على ما في ضمن الموضوع له (ان كان له) اي لما وضع له
(جزء) اما اذا لم يكن له جزء كما في البسائط مثل الواجب تعالى والنقطة
فلا يتصور التضمن (وعلى ما يلازمه) اي ما يلازم الموضوع له (في
الذهن بالالتزام) واللوازم ثلثة لازم ذهنا وخارجا كالقابل العلم وصنعة
الكتابة للانسان ولازم خارجا فقط كالسواد للغراب والزنجي ولازم
ذهنا فقط كالبصر للعمى والمعتبر في دلالة الالتزام اللزوم الذهني وهو
كون الشيء مقتضيا للآخر في الذهن بمعنى كلما تحقق الملزوم في
الذهن تحقق اللازم فيه ولهذا قيده بقوله في الذهن ولا يجوز ان

ان يشترط فيها اللزوم الخارجي وهو كون الشيء مقتضيا للآخر
في الخارج بمعنى كلما ثبت الملزوم في الخارج ثبت اللازم فيه اذ لو كان
هذا شرطا لم تحقق دلالة الالتزام بدونه لامتناع تحقق المشروط
بدون الشرط واللازم باطل فكذا الملزوم لان العدم كالعمى يدل
على الملكة كالبصر التزاما لان العمى عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا
مع ان بينهما معاندة في الخارج وفي قوله ان كان له جزء اشارة الى ان
المطابقة لا تستلزم التضمن وكذا لا تستلزم الالتزام خلافا للفخر
الرازي واما التضمن والالتزام فيستلزمان المطابقة ضرورة ف
دلالة المطابقة لفظية لانها بمحض اللفظ والاخريان عقليتان لتوقفهما
على انتقال الذهن من المعنى الى جزئه ولازمه وقيل وضعيتان
وعليه اكثر المنطقيين وانما انحصرت الدلالة اللفظية الوضعية في
الثلث لان اللفظ الدال بحسب الوضع على المعنى لا يخلو من ان يدل
على تمام ما وضع له او على جزء ما وضع له او على ما يلازمه في الذهن
فان كان الاول فالدلالة دلالة بالمطابقة وان كان الثاني
فالدلالة دلالة بالتضمن وان كان الثالث فالدلالة دلالة بالالتزام



مثال الدلالة بالمطابقة (كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق با
المطابقة) وانما سميت هذه الدلالة بالمطابقة لان اللفظ
موافق لتمام ما وضع له وذلك من قولهم طابق النعل بالنعل اذا
توافقتا (و) مثال الدلالة بالتضمن كالانسان فانه يدل (على
احدهما) اي على الحيوان فقط او على الناطق فقط (بالتضمن)
لكن لا مطلقا بل عند ارادة المعنى المطابقي اعني المجموع من الحيوان
والناطق لانه ربما يكون اللفظ دالا على جزء معناه المطابقي
فقط ولا يكون دلالته عليه تضمنا بل مطابقة كما في دلالة لفظ
الانسان على الحيوان او على الناطق عند ارادة احدهما منه لا عند
ارادة المجموع وانما سميت هذه الدلالة تضمنا لانه يدل على ما
في ضمن الموضوع له (و) مثال الدلالة بالالتزام كالانسان
فانه يدل (على قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام) وهذا ايضا
عند ارادة الموضوع له لا دلالته على الامر الخارج اللازم مطلقا وانما
سميت هذه الدلالة بالالتزام لان اللفظ لا يدل على كل امر
خارج عنه بل على اللازم ودلالة اللفظ على معان غير متناهية ولا على

الثلث اصلا كما لا يخفى — حاشية

ص
اما بمعنى ات والكلام المنثور او بمعنى الخط وهو تصوير
اللفظ بحروف هجائه بتقدير الابتداء او الوقف عليه
شيرواني

ص
اي سواء كانت ثبت الدلالة عند ارادة احدهما فقط
او المجموع مع ان الاول غير صحيح كما سبق — حاشية

ص
ويستفاد من هذه الامثلة الثلثة دعاوي ثلثة
والتعاريف السابقة كبريات عليها والصغريات التي
تحصل معلومات وتصوير القياس الاول هكذا
دلالة الانسان على الحيوان الناطق مطابقة لانها دلالة
اللفظ على تمام ما وضع له وكل دلالة شانه كذا فهي مطابقة
فهذه الدلالة مطابقة فقس عليه التصوير من الاخيرين
نوقادي

ص
ولما كان طريق الاكتساب اما القول الشارح او الحجة
وهي معان مركبة من مفردات لما اشار اليه بواسطة ارادة
الشيخ بعد البحث عن الاقسام الثلثة للدلالة الوضعية
اللفظية ان يلمح الى مباحث الالفاظ الدالة على طريق
وعلى اجزائه فاخذ في تقسيم اللفظ الى المفرد والمركب
وبين مفهوميهما الشاملين لافرادهما حتى يتبين في
باب كل من الطرق والاجزاء ان اي مركب يدل على
القضية كالخبر وان اي المفرد يكون جزء منها كالاسم
مع ان معرفة الكليات على وضعه موقوفة على معرفة
المفرد من اللفظ كما سبق فقصر النظر على التقسيم
الاول للفظ الذي يتم به غرضه اختصارا كما هو رأيه
فقال ثم اللفظ آه وجه الحاشية على الورقة الآتية

ص
وههنا سؤال وهو ان قابل العلم وصنعة الكتابة لا يصح
مثالا لمدلول الالتزامي لانه لا يلزم من تصور الانسان
تصورها فالاولى التمثيل بالزوجية للاثنين وجوابه ان
اللزوم الذهني بين الانسان والقابلية المذكورة اللازم
بالمعنى الاعم البين والتعريف المذكور اللزوم البين
بالمعنى الاخص فاشتراط الاخص يوجب اشتراط
الاعم لعدم تحقق الاخص بدون الاعم ويمكن المعنى

ولا على بعض غير منضبط ثم لما فرغ المصنف رحمه الله عن بيان
الدلالات الثلث شرع في بيان تقسيم اللفظ فقال (ثم اللفظ)
الموضوع لمعنى (اما مفرد وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء
المعنى) وهو اعم من ان لا يكون له جزء كق علما او كان له جزء
لا لمعناه كلفظ النقطة او كان له جزء ولمعناه ايضا جزء ولا يدل
جزؤه على جزء معناه (كالانسان) فانه
لفظ لا يراد بجزئه دلالة على معناه فان الالف منه مثلا لا يدل
على الحيوان والنون منه لا يدل على الناطق او كان له جزء دال
على معنى لكن لا على جزء المعنى المراد كعبد الله علما او ليس له شيئ
من العبودية والالهية جزء للشخص العلم لان المراد ذاته
المشخصة او كان له جزء دال على جزء المعنى المراد ولا يكون دلالته
مرادة حالكون ذلك المعنى مرادا كالحيوان الناطق علما او ليس
شيئ من معنى الحيوان والناطق الجزئين للانسان بجزء
للشخص العلم مراد في حال العلمية وانما المراد ولا مجموع الحيوان والناطق
على الذات المشخصة فالمفرد خمسة اقسام (واما مؤلف وهو الذي

ص
والافراد في اللغة يجيئ بمعنى العزل اي عزل الشيئ عن شيئ
تقول افرزته اي عزلته وبمعنى الارسال تقول افردت الابل اي
ارسلتها اليه وبمعنى وضع المرأة حملها تقول افردت الانثى
اي وضعت حملها واحدا واحدا ومعنى الانفراد وفي التاج
تنها كردن بمعنى الانفراد
رشيدي

ص
والانما وصف اللفظ ولم يقل كالمنطقيين تنصيصا على ان
اللفظة تشمل اللفظ لا المعنى كما توهم قول احمد جلبي
الذي هو الصورة الذهنية من حيث وضع بازائها
اللفظ على اصطلح هو عليه مبني على الاكتفاء وفي احرف
المعنى على الصورة بهذكر تخاصا لحة لان ليقصد باللفظ
وضع له لفظا ولا يكون المصدق معنى
حقق

ص
والمراد بالجزء الجزء المرتب في السمع كالمادة في لهيئة بيت
بسمعه فلا يكون لفظ ضرب مثلا مركبا هذا عند من
ذهب الى ان الفعل بجميع المادة والهيئة وهو الجمهور
واما المحققون فقالوا ان الفعل هو الحدث

ص
وهنا والخلاف هو ان اللفظ نفس الصوت المكيف
ام الكيفية والحق انه كيفية عارضة للصوت الذي هو
يحدث في الهواء من تموجه والا يلزم قيام العرض بالعرض
الممنوع عند المتكلمين لانهم يمنعون كون الحروف امورا
موجودة كذا افاده حسن جلبي في حاشية المطول

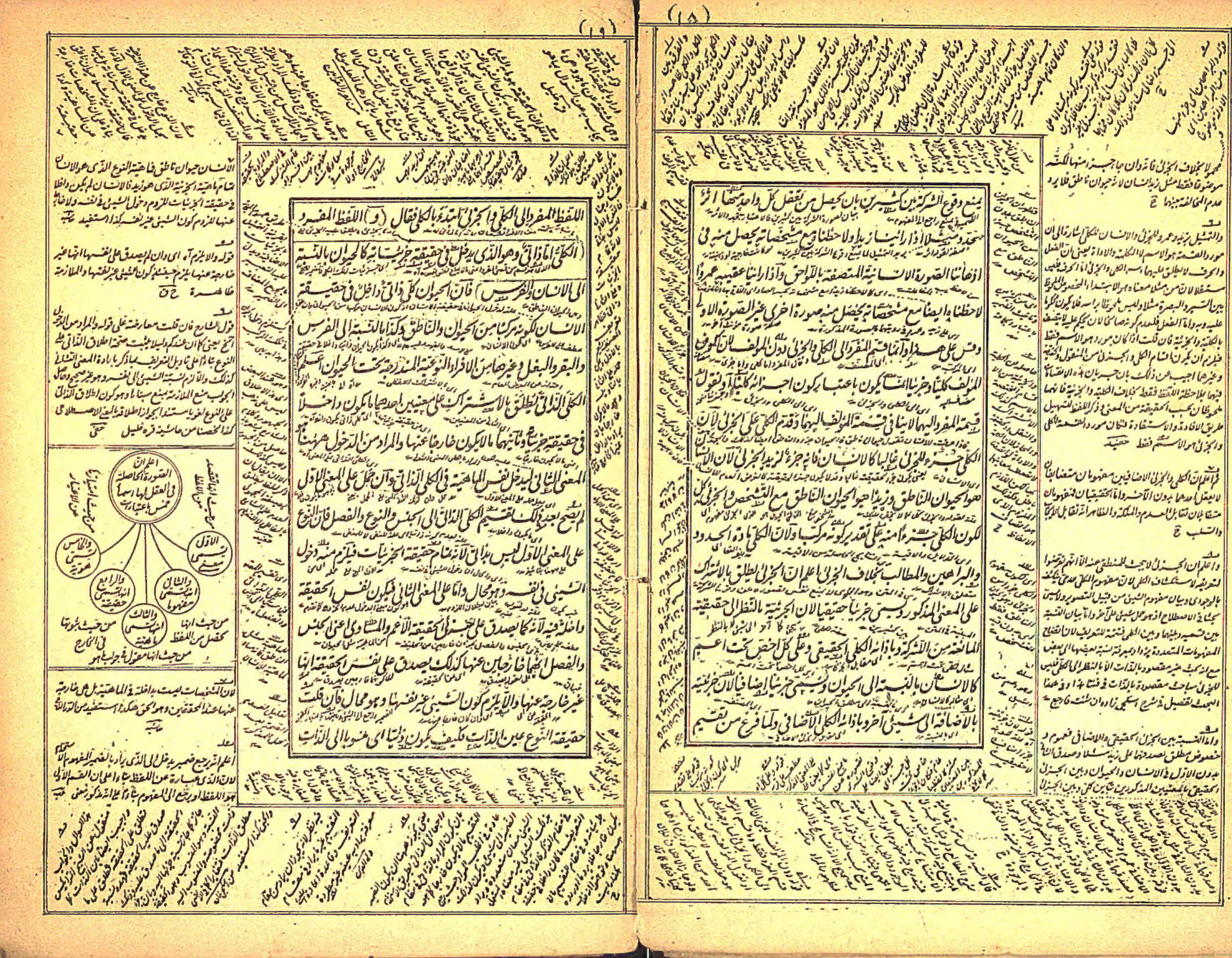
ص
والتعرض لعدده تنبيه على انه مخالف لبيان فانهم قالوا
بان اقسام المفرد اربعة ومنهم من قال ثلثة او ستة

ص
المؤلف والمركب والقول الفاظ مترادفة بحسب
الاصطلاح المشهور صرح به الشريف في حواشي شرح المطالع
وربما يفرق بين المركب والمؤلف ويثلث القسمة
فيقال اللفظ اما ان لا يدل جزؤه على جزء شيئ اصلا
وهو المفرد او يدل على شيئ فاما ان يكون تلك
الدلالة على جزء معناه وهو المؤلف او لا على جزء معناه
وهو المركب هذا هو المنقول عن بعض المتأخرين



لايكون كذلك) اى الذى يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه بان يكون القيود الخمسة متحققة فيه (كرامى الحجارة) فان الرامى يراد به الدلالة على ذات صدر منه الرمى والحجارة يراد بها الدلالة على جسم معين بالتعيين النوعى فان قلت لم قدم المصنف تعريف المفرد على تعريف المؤلف مع ان الاولى عكسه لان القيود المذكورة فى تعريف المؤلف وجودية وفى تعريف المفرد عدمية والاعدام انما تعرف بملكاتها قلت ان مقصود المصنف هنا التقسيم بقرينة تصدير اللفظ والتعريف يستفاد منه ضمنا والتقسيم باعتبار الذات لا باعتبار المفهوم وذات المفرد سابق على ذات المركب واعلم ان المفرد والمركب واقسامهما الآتية اقسام للمفهوم اولا وبالذات وللفظ ثانيا وبالعرض تسمية للدال باسم المدلول الا ان المصنف اعتبر التقسيم المجازى تقريبا الى فهم المبتدئين ولما فرغ مما يتوقف عليه الاصطلاحات شرع فى مباحث الاصطلاحات فقال (و) اللفظ (المفرد) بالنظر الى معناه (اما كلى وهو الذى لا يمنع نفس تصور مفهومه) اى لا يمنع مفهومه لا من حيث هو هو بل من حيث انه متصور على ما

يفيده قيد النفس (عن وقوع الشركة بين كثيرين) والمراد بعدم منع الاشتراك امكان فرض صدقه على كثيرين لا الاشتراك فى الواقع ولا فرضه بالفعل حتى يدخل الكليات الفرضية كشريك البارى واللاشيئ واللاممكن فى تعريف الكلى وتخرج عن تعريف الجزئى والا لانتقض جمعا ومنعا وانما قيد المفهوم بالتصور لان من الكليات ما يمنع الاشتراك بين كثيرين بالنظر الى الدليل الخارجى كواجب الوجود تعالى فان الدليل الخارجى قطع عرق الشركة عنه واما بالنظر الى مجرد التصور فلا يمنع عن صدقه على كثيرين والا لم يحتج فى اثبات وحدانيته الى دليل خارجى ولا احتياج فيه الى دليل مقرر فظهر ان العقل لم يمنع صدق مفهومه على كثيرين بقطع النظر عن الدليل الخارجى واما تقييده بالنفس فلئلا يتوهم دخول مفهوم الواجب فى حد الجزئى واما ذكر المفهوم فمبنى على ان مورد القسمة اللفظ فلا يلزم ان يكون للمفهوم مفهوم فمثال الكلى (كالانسان) فان مفهومه اذا تصور لم يمنع عن صدقه على كثيرين من افراده (واما جزئى وهو الذى يمنع نفس تصور مفهومه عن ذلك) اى عن وقوع الشركة بين كثيرين (كزيد) وعمرو فان مفهومه الذات مع التشخص فهو من حيث انه متصور



يمنع وقوع الشركة بين كثيرين بان يحصل من تعقل كل واحد منها اثر
متجدد مثلا اذا رأينا زيدا ولاحظنا مع مشخصاته يحصل منه في
اذهاننا الصورة الانسانية المتصفة باللواحق واذا رأينا عقيبه عمروا
لاحظناه ايضا مع مشخصاته يحصل منه صورة اخرى غير الصورة الاولى
وقس على هذا وانما قسم المفرد الى الكلي والجزئي دون المؤلف لان كون
المؤلف كليا وجزئيا انما يكون باعتبار كون اجزائه كلية او جزئية فنقول
قسمة المفرد اليهما اغنانا عن قسمة المؤلف اليهما وقدم الكلي على الجزئي لان
الكلي جزء للجزئي غالبا كالانسان فانه جزء لزيد الجزئي لان الانسان
هو الحيوان الناطق وزيدا هو الحيوان الناطق مع التشخص والجزئي كل
لكون الكلي جزءا منه على تقدير كونه مركبا ولان الكلي مادة الحدود
والبراهين والمطالب بخلاف الجزئي اعلم ان الجزئي يطلق بالاشتراك
على المعنى المذكور ويسمى جزئيا حقيقيا لان الجزئية بالنظر الى حقيقته
المانعة من الشركة وبازائه الكلي الحقيقي وعلى كل اخص تحت اعم
كالانسان بالنسبة الى الحيوان ويسمى جزئيا اضافيا لان جزئيته
بالاضافة الى الشيء آخر وبازائه الكلي الاضافي ولما فرغ من تقسيم

اللفظ المفرد الى الكلي والجزئي ابتدأ بالكلي فقال (و) اللفظ المفرد
(الكلي اما ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة
الى الانسان والفرس) فان الحيوان كلي ذاتي داخل في حقيقة
الانسان لكونه مركبا من الحيوان والناطق وكذا بالنسبة الى الفرس
والبقر والبغل وغيرها من الافراد النوعية المندرجة تحت الحيوان اعلم
الكلي الذاتي يطلق بالاشتراك على معنيين احدهما ما يكون داخلا
في حقيقة جزئياته وثانيهما ما لا يكون خارجا عنها والمراد من الدخول ههنا
المعنى الثاني ليدخل نفس الماهية في الكلي الذاتي وان حمل على المعنى الاول
لم يصح بعد ذلك تقسيم الكلي الذاتي الى الجنس والنوع والفصل فان النوع
على المعنى الاول ليس بذاتي لانه تمام حقيقة الجزئيات فيلزم منه دخول
الشيء في نفسه وهو محال واما على المعنى الثاني فيكون نفس الحقيقة
داخلة فيه لانه كما يصدق على الجنس الحقيقة الاعم والمساوي اعني الجنس
والفصل انهما خارجان عنها كذلك يصدق على نفس الحقيقة انها
غير خارجة عنها والا لزم كون الشيء غير نفسه وهو محال فان قلت
حقيقة النوع عين الذات فكيف يكون ذاتيا اي منسوبا الى الذات

والنسبة تقتضي المغايرة بين المنسوب والمنسوب اليه والشيء لا يغاير
نفسه قلت اطلاق الذاتي عليه اصطلاحي لان بالذاتي الاصطلاحي هو
الذي ليس بعرضي ومن هذا لا يلزم كون الشيء منسوبا الى نفسه
(واما عرضي وهو الذي يخالفه) اي لا يدخل في حقيقة جزئياته بان يكون
بان خارجا عنها (كالضاحك بالنسبة الى الانسان) فانه لا يدخل في
حقيقة جزئيات الانسان التي هي زيد وعمرو وبكر فان قلت ان
الحكم على الناطق بانه داخل في حقيقة الانسان وعلى الضاحك بانه
خارج عنها تحكم لكونهما متساويين في اختصاصهما بالانسان قلت
ههنا فائدة وهي ان نوعا ما اذا كان له خواص مرتبة كالناطق
والمتعجب والضاحك فاقدمها يعتبر ذاتيا لان الذاتي اقدمها
فالناطق اقدم الخواص لان اختصاص الناطق بالانسان اقوى
من اختصاص الضاحك لان اختصاص الضحك تابع ومتفرع
على اختصاص الناطق به بناء على ان الانسان ما لم يتصف بالادراك
مطلقا وهو النطق لم يتصف بالانفعال عند ادراك الامور الغريبة وهو
الضحك (والذاتي) قد سبق بيان ما هو المراد منه وهو منحصر في ثلثة

والاصطلاحية اي المفهومات الاعتبارية لان اللفظ اذا
وضع في اللغة او الاصطلاح لمفهوم مركب فما كان داخلا
كان ذاتيا جنسا ان كان مشتركا او فصلا ان لم يكن مشتركا
وما كان خارجا عنه كان عرضيا له مثلا اذا عرف النحاة
الكلمة بانها لفظ وضع لمعنى مفرد فما هو داخل في التعريف
كاللفظ والوضع ذاتي لها وما هو خارج عنه كدخول اللام و
التنوين والاضافة عرضي لها واما الحقائق الموجودة في
التمييز بين الذاتيات والعرضيات عسير بل متعذر
فان الجنس يشتبه بالعرض العام والفصل يشتبه بالخاصة
فالاطلاع والتمييز لمبدع الحقائق ولذا وجب علاوتهم على ان
نوعا ما اذا كان له — رشيد تادة

اعلم ان التمييز بين الذاتي والعرضي عسير جدا لكنهم وضعوا
قاعدة يمكن بها التمييز وهي انه اذا كان للشيء الواحد لوازم
عامة يكون اقدمها ذاتيا وجنسا له كالحيوان مثلا فانه اقدم
بالنسبة الى سائر اللواحق وهو الماشي وكذلك جعلوا
الناطق ذاتيا دون الضاحك والمتعجب مع ان كلا منها
مختص بالنوع لقاعدتهم في التمييز انه اذا كان للنوع عوارض
مختصة يكون اقدمها ذاتيا كالناطق مثلا فانه بالنسبة الى
التعجب والضاحك لان النطق سبب التعجب وهو سبب
الضحك والسبب مقدم على المسبب فيكون النطق
مقدما على التعجب والضحك لان النطق سبب قريب
للتعجب وبعيد للضحك — رشيدي

قوله قد سبق آه اي قد علم من البحث السابق في تعريف
الذاتي ان المراد بالذاتي ما لا يكون خارجا عن حقيقة
جزئياته سواء كان داخلا فيها او عينها فان المراد
بالذاتي المنقسم الى النوع قطعا بخلاف المذكور
فانه المستعمل كما لا يخفى

الحصر منقوض بالكليات الفرضية لا شمولها استحال تحقق
ماهيته من الافراد جاز ان يستلزم محالا وهو ان لا يكون
الى افراد [illegible] من الاقسام الثلثة ويمكن ان يجاب
عنه بوجهين الاول ان مورد القسمة هو الكلي الذي له
افراد في نفس الامر ليوافق الغرض الحكمي احوال الكليات
التي لها افراد في نفس الامر وانا الكليات الفرضية ٧

اقسام جنس ونوع وفصل لانه اما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة
والخصوصية معا وهو النوع او مقول في جواب اي شيء هو في ذاته
وهو الفصل ولذا قال (اما مقول في جواب ما هو) اي في جواب السؤال
بما هو (بحسب الشركة المحضة) اي لا الخصوصية ايضا يعني كان يكون
مقولا في جواب السؤال بما هو حال الشركة لم يكن مقولا في جوابه حال
الخصوصية (كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس) اي بالنسبة
الى الافراد المختلفة الحقيقة فانه اذا سئل بما هو عنهما كان الحيوان الجواب
عنهما لان السؤال بما هو عن الشيئين طلب لتمام الماهية المشتركة
بينهما وتمام الماهية المشتركة بينهما حيوان فقط فيكون الجواب هو
الحيوان فقط فاذا افرد كل واحد منهما في السؤال لم يصح الحيوان ان
يقع جوابا عن كل واحد منهما لان السؤال بما هو عن شيء واحد طلب
لتمام الماهية المختصة وليس الحيوان كذلك بل هو جزء من
تمام ماهية كل واحد منهما فيكون الجواب في السؤال عن الانسان وحده
الحيوان الناطق وعن الفرس وحده هو الحيوان الصاهل لكونهما تمام ماهية
كل واحد منهما (وهو) اي ذلك المقول (الجنس) قدمه على النوع

معقولا في جوابه فان كان بالخصوصية يكون معقولا في جوابه

المحضة بفتح الميم وسكون الحاء المهملة اللبن الخالص
الذي لا يمزج له الماء ومعنى محض اللبن الخالص يقال
محضت الرجل اي سقيت المحض وقال ابن الشيخ
في شرح البردة للامام البوصيري المحض من الشيء الخالص
يقال محضت الشيء اخلصته وصفيته عما لا ينبغي لمجانبه
وهو المراد هنا والمعنى بحسب الشركة المحضة اي الخالصة
عما لا ينبغي للجنس وهو الخصوصية — رشيدي

قوله بحسب الشركة صفة لما هو وحال منه وهو متعلق
بمقول لان المقول بحسب الشركة لا يكون الا بان يكون
السؤال بحسب الشركة فهو مستلزم له اي قوله بحسب الشركة

وفي بعض النسخ فقط بدون المحضة وفي بعضها المجموع
شيء منهما ولا ضير اذ الحصر مستفاد من [illegible] ومن
معونة المقام كذا قيل وفي الفناري تعرض له ان شئت التحقيق
فارجع اليه — حاشية

قوله المحضة المراد بالاختصاص الاختصاص الاضافي
[illegible] المقول في السؤال [illegible] زيد مثلا هو الانسان
لانه غير مختص به — حق

قوله وهو الجنس وذكر الضمير المتصل ههنا للحصر وذلك
لان النوع ايضا مقول في جواب ما هو بحسب الشركة لكن
لا بحسبها فقط فان المراد [illegible] وان لم يذكره — حاشية

قوله الانسان والفرس اي مع الفرس وانما اختار كلمة
الواو دون مع مع ان مع يدل على المصاحبة صريحا والواو
للجمع مطلقا اعم من ان يكون فيه مصاحبة او لا لان الواو
اخصر ولان لفظ مع يدل على الاشتراك في جهة ولا يلزم ذلك
في كون الحيوان جوابا عنهما كذا [illegible] — محمد

قوله الحيوان بالنسبة فان الحيوان جواب لقولنا ما الانسان



لانه جزء النوع والجزء مقدم على الكل (ويرسم) الجنس (بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ما هو) قوله كلي جنس للجنس شامل لسائر الكليات وقوله مقول انما ذكر ليتعلق به قوله على كثيرين وقوله على كثيرين انما ذكر ليوصف بقوله مختلفين بالحقايق وبقوله مختلفين بالحقايق خرج النوع وخاصته والفصل القريب وبقوله في جواب ما هو خرج الفصل البعيد والعرض العام وخاصة الجنس واعلم ان الجنس اما عال وهو الذي تحته جنس وليس فوقه جنس كالجوهر على القول بجنسيته واما متوسط وهو الذي فوقه وتحته جنس كالجسم النامي واما سافل وهو الذي فوقه جنس وليس تحته جنس كالحيوان لانه الذي تحته انواع لا اجناس واما مفرد وهو الذي ليس فوقه جنس وليس تحته جنس قالوا ولم يوجد له مثال (واما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو) وغيرهما من الافراد الشخصية فانه اذا سئل عن زيد وعمرو بما هما كان الجواب الانسان لان السائل طلب الماهية المشتركة بينهما والماهية المشتركة بينهما الانسان فيكون جوابا عنه واذا افرد الافراد بان سئل عن زيد فقط او عمرو

لو كانت صلة لزم ان يكون الضمير الراجع الى الجنس من التعريف ولا يخفى فساده بخلاف كونها طريقية كما لا يخفى حق

قوله وقوله مقول انما ذكره آه فيه اشارة الى جواب ما يرد هنا من ان المقول على الكثرة جنس شامل للكليات لكونه مغنيا عن ذكر الكلي فاجاب البعض بان القيد الثاني لا يغني عن الاول بل الامر بالعكس وهذا الجواب لا يغني شيئا بل الجواب ما اشار اليه هذا الشارح بان المطلوب

قوله خرج النوع آه اي الحقيقي كالانسان لا الاضافي لانه جنس كالحيوان حق

والحكم فيه يجوز ان يكون بعد العطف وقبله وآه هذا كان الجواب عن الافراد ايضا هو الانسان ح

قوله خرج الفصل آه اي الفصل البعيد للنوع وهو الفصل القريب للجنس كالحساس والمتحرك بالارادة حق

اعلم ان الجسم النامي ليس بمفرد بل هو مركب وقد عرفت مما تقدم ان الجنس من اقسام الذاتي الذي هو قسم من اللفظ المفرد الكلي فلا يصح كونه مثالا للجنس الا ان يقال انهم لما لم يجدوا له مثالا معروفا اتى مثلوا به او نقول ان الجنس هو المقيد والقيد خارج عنه حق

والحكم بحصره للموجودات امكنة اي الممكنات المادية المحسوسات باحدى الحواس اي منحصرة في اعتقادهم في عشرة يسمونها المقولات العشرة احدها الجوهر والتسعة الباقية المشهورة من الاعراض وهي الكم والكيف والوضع ومتى والجدة والاين والمضاف والفعل والانفعال وكل ما يشمل تلك المقولات واعم منها فهو عرض عام لها كالشيء والموجود ونحوهما كذا في اسكيجي زاده

قوله كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو مثلا فانه لنا قيل ما زيد وعمرو فقيل في جوابه الانسان كان الانسان

وعمرو فقط كان الجواب ايضا الانسان لان السؤال عن الافراد على سبيل الانفراد طلب الماهية المختصة بكل والماهية المختصة بكل واحد هو الانسان فقط فعلم منه ان النوع يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا وان افراد النوع منحصرة في الجزئيات الحقيقية (وهو) اي ذلك المقول (النوع ويرسم بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو) فذكر الكلي والمقول على كثيرين كما مر وقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة احتراز عن الجنس وخاصته والعرض العام والفصل البعيد وقوله في جواب ما هو احتراز عن الفصل القريب وخاصة النوع فانهما مقولان في جواب اي شيء هو في ذاته اي في عرضه اعلم ان النوع قسمان اضافي وهو المندرج تحت جنس وحقيقي وهو ما ليس تحته جنس كالانسان فبينهما عموم وخصوص من وجه فيجتمعان في الانسان فانه نوع اضافي لاندراجه تحت جنس وهو الحيوان وحقيقي اذ ليس تحته جنس وينفرد الاضافي بنحو الجسم النامي فانه فوقه جنس وهو الجسم المطلق وتحته جنس وهو الحيوان وينفرد الحقيقي بالماهية البسيطة كالعقل المطلق عند الحكماء على القول بنفي جنسية الجوهر ولما فرغ من القسم

بالحيوان الناطق فالضرورة وضع مفصل الماهية موضعها وتشبيه الماهية بالحيوان الناطق للانسان ليحصل معناية يصح معها النسبة الى الانسان ذكره الفاضل العصام في بعض كتبه اسكيجي زاده

والتمثيل بالانسان والحيوان والجسم النامي وغيرها مبني على انهم رتبوا الكليات الذاتية بحسب الغرض فوضعوا الانسان ثم الحيوان ثم الجسم النامي ثم الجسم ثم الجوهر ليتهيا لهم التمثيل في باب الكليات والا فالاطلاع على الذاتيات متعسر بل متعذر لا تجويزنا ان لا يكون الانسان في الحقيقة بالنسبة للحيوان جنسا بل يكون خاصة او عرضا عاما اردلي


وتقديم النوع على الفصل مع عدم كونه جزءا كما كان الجنس جزءا للنوع لموافقته اي النوع الجنس في كونه جوابا عن السؤال بما هو وليس الفصل كذلك حق

قوله وخاصته اي خاصة الجنس كالماشي فانه وان كان عرضا عاما بالقياس الى الانسان مثلا لكنه خاصة بالقياس الى الحيوان سيد

قال السيد الشريف في حاشية المطالع النوع في اللغة اليونانية موضوع لمعنى الشيء وحقيقته ثم نقل الى المعنيين بالاشتراك احدهما يسمى حقيقيا والآخر اضافيا ح ق

وليس للنوع الحقيقي ترتيب لعدم امكانه تحته مع حفظ الحقيقة وللاضافي ترتيب فمراتبه اربع الاول اعم الانواع ويسمى نوعا عاليا كالجسم المطلق والثاني اخص ويسمى نوعا سافلا كالانسان والثالث اخص من بعض واعم من بعض ويسمى النوع المتوسط كالجسم النامي والحيوان والرابع النوع المنفرد ولم يوجد له مثال كما في الشروح حاشية

ويسمى نوعا سافلا ونوع الانواع وليس له ترتيب لعدم امكانه حاشية



الاول والثاني للذاتي شرع في القسم الثالث فقال (واما غير
مقول في جواب اي شيء هو في ذاته) اي حقيقته ههنا قاعدة لابد من
معرفتها وهي ان السؤال باي شيء هو على ثلثة اقسام احدها ان لا يزاد على
اي شيء هو قيد وثانيها ان يزاد عليه قيد هو في ذاته وثالثها ان يزاد عليه
قيد وهو في عرضه فان كان الاول كان السؤال عن المميز المطلق فيكون الجواب
بما يميزه في الجملة سواء كان فصلا قريبا او بعيدا او خاصة كما اذا سئل عن
الانسان باي شيء هو يصح ان يقال في جوابه انه ناطق او حساس او
ضاحك فان كلا منها يميزه عن غيره في الجملة وان كان الثاني كان
السؤال عن المميز الذاتي فيكون الجواب بالفصل القريب وحده لان المميز الذاتي
هو الفصل القريب لا غير كما اذا سئل عنه باي شيء هو في ذاته يصح في الجواب
ان يقال انه ناطق ولا يصح ان يقال انه ضاحك او حساس وان كان الثالث
كان السؤال عن المميز العرضي فيكون الجواب بالخاصة وحدها كما اذا سئل
عنه باي شيء هو في عرضه فالجواب عنه الضاحك فاذا عرفت هذا
فنقول الذاتي الذي لا يكون مقولا في جواب ما هو بل يكون مقولا في
جواب اي شيء هو في ذاته هو الفصل ولما كان في قوله بل مقول

للنوع والجنس مما ادعى ان الذاتي اما مقول او غير مقول
ولكن قسم القسم الاول الى قسمين والثاني واحد
[illegible] الشارح بقوله ولما فرغ اشارة الى كون النوع
والجنس قسمين من اقسام واحد والفصل قسيما لهما [illegible]

عطف على قوله واما مقول في جواب ما هو ويجوز العطف
على القريب تنبيها على ان الاقسام [illegible] الذاتي كذا في
شرح الرشيدي
اما هو لا مقول في جوابه

[illegible] مقول او [illegible] اكتفى بقوله غير مقول في جواب ما هو [illegible]
في القول لان مفهوم غير المقول عام فلا يصح حمل الفصل عليه
حق

اي في جواب السؤال باي شيء اي باي الاستفهامية [illegible]
تركيب كانت تجيب الشيء لغة ما يصح ان يخبر عنه [illegible]
الموجود ذهنا او خارجا [illegible]

قوله بالفصل القريب الى قوله او حساس فيه سهو من قلم
الناسخ فالصواب ههنا ان يقال هكذا بالفصل وحده
لان المميز الذاتي هو الفصل لا غير كما اذا سئل عنه باي شيء
هو في ذاته يصح في الجواب ان يقال انه ناطق او حساس
ولا يصح انه ضاحك قال السيد الشريف في حاشية
المطالع اذا قيل الانسان اي شيء هو في ذاته او في
جوهره فكل فصل للانسان قريبا او بعيدا يصلح
للجواب انتهى وقال الفاضل الكلنبوي في البرهان
اذا سئل عن زيد [illegible] باي شيء هو في ذاته
طالب للناطق او الحساس [illegible] القابل للابعاد
انتهى [illegible]
[illegible] فافهم

قوله يميزه اي يميز الشيء [illegible] عن البعض المشارك ولذا
اطلق الجنس في الفصل [illegible] قوله غير مقول اشارة الى
ان المطلوب بما هو غير المطلوب باي شيء فانه لا يكون
قيام احدهما مقام الآخر [illegible]
[illegible]

في جواب اي شيء هو في ذاته نوع خفاء فسره بقوله (وهو الذي يميز
الشيء عما يشاركه في الجنس) وانما قيده بقوله في الجنس بناء على ان كل
ماهية لها فصل فلها جنس البتة كما هو مذهب المتقدمين واما
المتأخرون فاختاروا ان الفصل اعم من ان يميز عن المشاركات
الجنسية كفصل الانسان والحيوان فانه يميز الشيء عما يشاركه في الجنس
والمشاركات الوجودية كاجزاء الماهية المركبة من امرين متساويين او امور
متساوية فانها تميز الشيء عما يشاركه في الوجود كما اذا فرضنا ان ماهية
ب مركبة من ج و د و ج و د متساويان في الصدق كان كل واحد منهما
يميز ماهية ب عما يشاركه في الوجود وهذا الخلاف مبني على امتناع تركب
الماهية من امرين متساويين او امور متساوية عند المتقدمين وجوازه
عند المتأخرين وكان المصنف اختار مذهب المتقدمين ولم يذكر لفظ
الجنس في رسمه اكتفاء بما ذكره في تفسيره او اشار في الموضعين الى
المذهبين فعلى هذا لا يرد ما قيل لو قال او في الوجود بعد قوله في الجنس
لكان اشمل وذلك اعني ما يميز الشيء عما يشاركه في (كالناطق
بالنسبة الى الانسان) فان الناطق يميز الانسان عما يشاركه في الحيوان


التفصيل فليرجع اليه كلنبوي

يعني ان المتأخرين قالوا يجوز ان يتركب الماهية من
امرين متساويين في الصدق [illegible] فصلان للانسان و
لم يوجد له جنس [illegible] بان الفصل يلزم ان يكون له جنس البتة
حاشية [illegible]

قوله ج و د [illegible] متساويان في العموم والخصوص [illegible]
يعني ليس احدهما عاما كالجنس والآخر خاصا كالفصل
المميز للماهية عن المشاركات الجنسية بل يكونان متساويين
فكل منهما يميز ماهية ب عن الغير في الوجود فيكون
كل واحد منهما فصلا مميزا لماهية ب من ج و د لا يوجد

واستدل القائل بالامتناع بانه لو تركبت ماهية حقيقية
من امرين متساويين فاما ان لا يحتاج احدهما الى الآخر
او يحتاج والاول محال بالضرورة وجوب احتياج بعض
اجزاء الماهية الحقيقية الى البعض الآخر ليحصل
كمال الاتصال بين الاجزاء والثاني مستلزم للدور
او الترجيح بلا مرجح وذلك لان كلا من الاجزاء اما محتاج
الى الآخر او احدهما الى الآخر فقط والاول مستلزم
للدور والثاني ترجيح بلا مرجح هذا والكل زائف ٤

اعلم ان النسب الواقعة بين كل كليين اربعة اقسام
التباين والمساواة وعموم وخصوص مطلق وعموم
وخصوص من وجه لانهما اي الكليين ان تفارقا كليا
من الجانبين اي لم يصدق احدهما على شيء مما يصدق
عليه الآخر فمتباينان وان صدق كل منهما على كل ما صدق
عليه الآخر فمتساويان وان صدق احدهما على كل
ما صدق عليه الآخر دون العكس فعموم وخصوص
مطلق والا فان امكن اجتماعهما وافتراقهما بان يصدقا
على شيء ويفترقا بان يصدق كل على غير ما يصدق عليه
الآخر فعموم وخصوص من وجه الاول كالانسان
والفرس والثاني كالناطق والكاتب والثالث
كالحيوان والانسان والرابع كالانسان والابيض
هذا ما اتيته مناسبا للمقام وان كان مشهورا عند الانام
منه



في الحيوان كالفرس والبغل والبقر وغيرها فاذا سئل بأي شيء هو في ذاته
كان الجواب الناطق (وهو الفصل) وهو اما قريب ان ميّز الشيء عما
يشاركه في الجنس القريب واما بعيد ان ميّزه في الجملة عما يشاركه في الجنس
البعيد (ويرسم) اي الفصل (بانه كلي يقال على الشيء في جواب
اي شيء هو في ذاته) فقوله كلي جنس يشمل الكليات وقوله يقال على
الشيء في جواب اي شيء يخرج الجنس والنوع والعرض العام لان الاولين
يقالان في جواب ما هو لا في جواب اي شيء والثالث لا يقال في الجواب
اصلا وقوله في ذاته اي في جوهره يخرج الخاصة لانها وان كانت مميزة للشيء
لكن لا في ذاته بل في عرضه انما قال على الشيء ولم يقل على كثيرين كما قال
في سائر تعريفات الكليات ليشمل الفصل النوع الذي انحصر في شخص واحد
بحسب الخارج كالشمس (واما العرضي) فقسمان خاصة وعرض
عام لانه ان اختص بحقيقة واحدة فخاصة وان اشتمل على الحقائق
فعرض عام فبهذا الاعتبار صار الكليات خمسا وان اندرج فيه تقسيم
آخر على ما قال المصنف رحمه الله (اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية)
سواء امتنع انفكاكه عن الماهية من حيث هي هي بان يمتنع انفكاكه

مثل الشارح في الحاشية للفصل البعيد بالحساس بقوله
كالحساس بالنسبة الى الانسان كما مثل العلامة التفتازاني
به وبالنامي لكونهما فصلين بالنسبة الى مقوماتهما بمعنى ان
الحساس مثلا جنس بالنسبة الى ما تحته من نوع وبالنسبة الى
ما فوقه ... وذلك الحساس فصل بالنسبة الى الحيوان
وعرض عام بالنسبة الى الناطق وخاصة بالنسبة الى الجسم
لا يقال الحساس والمتحرك بالارادة فصلان قريبان
للحيوان وانما نقول ان كل منهما اثر الفصل فان حقيقة الفصل
اذا جهلت عبر عنها باقرب آثارها كالنطق لفصل الانسان
منه

عنها في الذهن والخارج معا كالفردية للثلاثة ويسمى هذا لازم الماهية
او عن الماهية الموجودة بان يمتنع انفكاكه عنها باعتبار وجودها في الخارج
دون الذهن كالسواد للحبشي فان السواد ليس بلازم لماهية الحبشي من
حيث هي هي والا لكان كل انسان اسود بل لازم لوجوده ويسمى هذا لازم
الوجود (وهو العرض اللازم) كالضاحك بالقوة بالنسبة الى الانسان
(او لا يمتنع انفكاكه عنها بل يمكن مفارقته عنها (وهو العرض المفارق)
وهو على قسمين الاول ما يكون مفارقته بالفعل اما بسرعة كمفارقة القيام
عن القائم او بعسر كمفارقة العشق عن العاشق والثاني ما يكون مفارقته
بالامكان لا بالفعل كمفارقة حركة الافلاك فانها لا تنفك عن
الفلك بالفعل مع انها ممكن الانفكاك عنه (وكل واحد منهما)
اي من العرض اللازم والعرض المفارق (اما ان يختص بحقيقة واحدة
وهي الخاصة) وهي ثلثة اقسام احدها ما توجد في جميع افراد ذي
الخاصة مع امتناع انفكاكها عنه وتسمى هذه خاصة شاملة لازمة
(كالضاحك بالقوة) بالنسبة الى جميع افراد الانسان فان الضاحك
بالقوة يوجد في جميع افراد الانسان مع امتناع انفكاكه عنه

تتمة لتفصيل وتمثيل

اعلم ان العرض المفارق على قسمين الاول ما يكون مفارقته
اما بسرعة كمفارقة القيام عن القائم او بعسر كمفارقة
العشق عن العاشق والثاني ما يكون مفارقته بالامكان
لا بالفعل كمفارقة حركة الافلاك فانها لا تنفك عن
الفلك بالفعل مع انها يمكن الانفكاك عنه منه

وثانيهما ما يوجد في جميع افراد ذي الخاصة لكن يجوز انفكاكه عن كل واحد من افراد الخاصة (و) يسمى هذه خاصة شاملة غير لازمة كالضاحك (بالفعل بالنسبة الى الانسان) فانه يوجد فيه في وقت دون وقت وثالثها ما لا يوجد في جميع افراد ذي الخاصة بل يوجد في بعضها وتسمى هذه خاصة غير شاملة كالكاتب بالفعل بالنسبة الى افراد الانسان فانه يوجد في بعض افراد الانسان دون بعضها (ورسم) اى الخاصة (بانها كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط) يخرج به الجنس و العرض العام (قولا عرضيا) يخرج به النوع والفصل (واما ان يعم) كل واحد من اللازم والمفارق (حقائق فوق) حقيقة واحدة وهو (العرض العام) فاللازم منه (كالمتنفس بالقوة) فانه عرض لازم غير منفك عن ماهية الحيوانات غير مختصة بحقيقة واحدة (و) المفارق منه كالمتنفس (بالفعل) فانه عرض مفارق منفك عن ماهية الحيوانات غير مختصة بحقيقة واحدة وقوله (للانسان وغيره من الحيوانات) متعلق بالمثالين وبيان لعمومهما (ورسم) اى العرض العام (بانه كلي يقال على ما تحت حقائق مختلفة) خرج به غير الجنس والفصل البعيد وخرجا بقوله قولا

العرضي منحصرا في قسمين فعلى هذا يندفع الاعتراضات التي اوردها بعض الشارحين بلزوم زيادة الكليات على خمسة ويلزم كون تصريح المصنف خلاف ما صرحوا به رشيد

تشبث الفاضل الكلنبوي في البرهان ان الخاصة الغير الشاملة كالضاحك بالفعل محمول على الكاتب بل محمول على المشهور من قسم الناسخ رشيد

والنكتة في العدول عما هو التنفس والفرق بين ما وقع جوابا عن السؤال بما هو وبين ما وقع جوابا عن السؤال باي شيء ويمكن تخصيص النكتة هنا دون الفصل بان اراد التنبيه بهذا التغيير على التجدد والعروض لان الاسم يشعر بالثبات والدوام والذاتي ثابت دائم والفعل يشعر بالتجدد والعروض والعرضي كذلك كذا قال التوقادي وانما قال ويمكن للاشارة بضعفية هذا الوجه لعدم جريانه في الفصل وما التكلف بعين الالاضل في الفصل ايضا فمنشأ ذلك من ان يكون على من له ادنى معرفة بمزية التعبير بالجملة الاسمية والفعلية هذا ويمكن ان يكون للاشارة الى وجه الضعفية ان تلك المزايا غير معتبرة للمنطقيين سيما في مقام التعريف فيه ما فيه حق

فان قلت ما ادى النوع والفصل يخرج بالحقيقة فقط فلا حاجة الى ذكر قوله تحت حقيقة واحدة قلنا اجاب عنه التوقادي بان قيد فقط لا يكون مخرجا الا مع انضمامه الى قوله تحت حقيقة واحدة لا بالاستقلال انتهى وذلك لان قوله فقط قيد القصر وهو هنا قصر الخاصة على ما تحت حقيقة واحدة بحيث لا يتجاوز تلك الحقيقة وهو فيها اصلا فيكون من قبيل قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي ولا شك ان القصر لكونه معنى مصدريا معلوما تقتضى المتعلق فصار ذكر قوله تحت حقيقة واحدة امرا ضروريا ولعل التوقادي الى هذا اشار بقوله فتدبر حق

والمراد بالحقيقة مطلق الماهية سواء كانت نوعا او جنسا عاليا او سافلا او متوسطا موجودة في النوع كذا حاشية

قوله يقال على ما تحت حقيقة لا اعترض عليه

(قولا عرضيا) وانما كان تعريفات هذه الكليات رسوما لان العرضية عارضة فيها والتعريف بالعارض لا يكون الا رسما ولما فرغ من مبادي التصورات وهي الكليات الخمس شرع في مقاصدها فقال (القول الشارح) اى ما يجب استحضاره بالقول الشارح ويرادفه المعرف يسمى بالقول لكونه مركبا ويسمى شارحا لشرحه الماهية اما بان يكون تصوره سببا لاكتساب تصور الماهية بكنهها وهو الحد او بان يكون تصوره سببا لاكتساب تصورها بوجه ما يميزها عما عداها وهو الرسم وتحقيقه اعلم ان القول الشارح اما حد او رسم فعرف الحد بقوله (الحد قول دال على ماهية الشيء) اى حقيقته الذاتية قيل لم يحتج تعريف المعرف لئلا يتسلسل اجيب بان التسلسل غير لازم لان معرف المعرف من حيث هو هو غير محتاج الى معرف آخر اما لبداهة اجزائه او لكونه معلوما بالكسب وبان التسلسل ههنا في الامور الاعتبارية والتسلسل فيها ليس بمحال لانه ينقطع بانقطاع اعتبار المعتبر والحد منحصر في الاقسام الاربعة لانه اما بمجرد الذاتيات اولا فان كان بمجرد الذاتيات فاما ان يكون بجميعها وهو الحد التام او ببعضها وهو الحد الناقص وان لم يكن بمجرد الذاتيات فاما ان يكون بالجنس القريب والخاصة

قوله لكونه مركبا اى في الاغلب لا دقة وجوب تصور ثبوت شيء لشيء في المعرف لو يستلزم تركيب المعرف من المثبت والمثبت له لزم ان لا يكون مثل الحيوان حتى عند التصور الاول في الانسان قبل هذا ايضا تركيبه في تلك الصورة من الموضوع والمحمول اللهم الا ان يتم ذلك باعتبار الاستعمال على الغالب والمتاع به بواسطة ذكرنا من الذاتيات كذا استفيد حقيقته

قال الشارح في مقاصدها اراد بالمقاصد المسائل الباحثة عن احوال الاقوال الشارحة حاشية

اعلم ان الغرض من المنطق تحصيل المجهولات وهي على كثرتها تنقسم الى قسمين قسم مجهول تصوري وقسم مجهول تصديقي فالمقصد الاول من القول الشارح والكتاب الثاني من الحجة ليكون المنطق لاجل تحصيل المجهولات التصورية والمجهولات التصديقية ولكل منهما مبادي ومقاصد فكان الاقسام اربعة فمبادي التصورات ما مر وهي الكليات الخمس ومقاصد القول الشارح المسمى بالمعرف ايضا وهو ما نحن فيه ومبادي التصديقات القضايا واحكامها ومقاصد القياس شوق

والرسم قول دال على آثار الشيء لم يلتفت المصنف الى تعريف الرسم كالتفتازاني تعريف كحد التفتازاني بالظهور هذا اذا كان المراد بالحد الحد مطلقا وان اريد به الحد التام حاشية


بل واقع فانه يصدق ان يقال ان الواحد نصف الاثنين وثلث الثلثة وربع الاربعة وخمس الخمسة وهكذا الى غير النهاية حل المعرفين

هكذا وقع في النسخ الموجودة الا واحدة منها وهي والمعرف مثل والحد والتعريف هنا بالمعنى الواحدة وان امكن اصلاح غيرها بحمل الحد على المعنى اللغوي ع

تسمية ما به التعريف شارحا ومعرفا حقيقة عرفية فلا يقال ان الشارح والمعرف هو المتكلم مسامحة


اللازمة وهو الرسم التام او بغير ذلك وهو الرسم الناقص فالحد التام
(وهو الذي يتركب من جنس الشيء وفصله القريبين) فالجنس القريب
للشيء هو الذي لا يكون بينهما جنس آخر كالحيوان بالنسبة الى الانسان
والفصل القريب للشيء وهو الذي لا يكون بينهما فصل آخر كالناطق
بالنسبة الى الانسان فالمركب منهما هو الحد التام (كالحيوان الناطق
بالنسبة الى الانسان) فانك اذا قلت ما الانسان فيقال الحيوان الناطق
(وهو الحد التام) اما تسميته حدا فلان الحد في اللغة المنع وهو لاشتماله
على جميع الذاتيات مانع عن دخول الاغيار الاجنبية فيه واما تسميته
تاما فلكون الذاتيات مذكورة بتمامها فيه ويعتبر في الحد التام تقديم
الجنس على الفصل لانه مفسر الجنس ومفسر الشيء متاخر عنه
(والحد الناقص وهو الذي يتركب من جنس بعيد للشيء وفصله
القريب) فالجنس البعيد للشيء هو الذي يكون بينهما اجناس
اخر (كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان) اما كونه حدا فظاهر واما
كونه ناقصا فلعدم ذكر جميع الذاتيات فيه (والرسم التام وهو
الذي يتركب من جنس قريب للشيء وخواصه اللازمة كالحيوان

الضاحك في تعريف الانسان) اما كونه رسما فلان رسم الدار اثرها
ولما كان هذا التعريف تعريفا بالخاصة اللازمة الخارجة التي هي من
آثار الشيء كان تعريفا بالاثر واما كونه تاما فلكونه مشابها بالحد التام من
جهة انه وضع في كل واحد منهما الجنس القريب المقيد بامر مختص وانما
قيد الخواص باللازمة لامتناع التعريف بالخاصة المفارقة لكونها اخص
من ذي الخاصة والتعريف بالاخص غير جائز (والرسم الناقص
وهو الذي يتركب من عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة
كقولنا في تعريف الانسان انه ماش على قدميه) يخرج الماشي على ا
لاقدام الاربعة كالفرس والبقر (عريض الاظفار) يخرج ما ليس
بعريض الاظفار كالطيور (بادي البشرة) يخرج ما هو مستور البشرة
بالشعر (مستقيم القامة) يخرج ما هو منحني القامة كالابل والبقر
فلما قال (ضحاك بالطبع) اختص الجميع بالانسان وخرج غيره
لان جملة هذه الامور العرضية مختصة بالانسان لا غير بخلاف كل
واحد منها لوجود البعض منها في غيره ايضا فان الماشي على ا
لقدمين يوجد في الطيور وعريض الاظفار يوجد في الفرس



وبادي البشرة يوجد في الحية والسمك ومستقيم القامة يوجد في الاشجار واما الضاحك بالطبع ففي وجوده في غير الانسان خلاف لكن الاولى ان لا يوجد اما كونه رسما فلما مر واما كونه ناقصا فلعدم ذكر بعض اجزاء الرسم التام حتى يتحقق المشابهة بالحد التام كتحققها بين الرسم التام والحد التام ولما فرغ من التصورات مباديها ومقاصدها شرع في التصديقات فقدم مباديها وهي مباحث القضايا واحكامها فقال (القضايا) اي كما يجب استحضارها القضايا هي جمع قضية ويعبر عنها بالخبر (القضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه) والقول هو المركب ملفوظا او معقولا فهو جنس كذلك وباقي القيود فصل يخرج المركبات الانشائية سواء كانت طلبية كالامر والنهي والنداء او غير طلبية كالقسم وافعال المدح والذم وصيغ العقود كبعت واشتريت فانها ليست بقضية بل هي من قبيل التصورات البارزة عند ارباب هذا الفن وكذا يخرج المركبات التقييدية مثل الحيوان الناطق والاضافية مثل غلام زيد وغيرها من خمسة عشر لان صدق القول مطابقة حكمه للواقع و

وان لم يكن مطابقا للاعتقاد على مذهب الجمهور او للاعتقاد والخبر ان كان غير مطابق للواقع على مذهب النظام او لهما جميعا على مذهب الجاحظ وكذبه عدم مطابقته للواقع او للاعتقاد او لهما معا ولا حكم في الانشائيات والتقييديات والاضافيات لان الحكم اداء للوقوع في نفس الامر من طرفي النسبة وهما الثبوت والوقوع كما في الموجبة او الانتفاء واللاوقوع كما في السالبة ولا اداء في الانشائيات والتقييديات والاضافيات ولما فرغ من تعريف القضية شرع في تقسيمها فقال (وهي) اي القضية تنقسم اولا باعتبار الطرفين الى قسمين (الحملية) وهي التي يكون طرفاها اعني المحكوم عليه وبه مفردين بالفعل او بالقوة موجبة كانت (كقولنا زيد كاتب) او سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب وتسميتها حملية باعتبار طرفها الاخير الا ان الموجبة هي الحملية في الحقيقة لتحقق معنى الحمل فيها واما السالبة فلا حمل فيها لكن كثيرا ما تسمى الاعدام باسماء الملكات اتساعا (واما شرطية) وهي التي لا يكون طرفاها مفردين وهي اما متصلة وهي التي يحكم بصدق او لا صدقها على تقدير صدق قضية اخرى فان كان الاول فالقضية



ثم اعلم ان هذا التعريف مبني على مذهب القدماء واما على مذهب المتأخرين فيقال المنفصلة هي التي يحكم فيها بوقوع التنافي او لا وقوعه بين القضيتين حاشية


شرطية متصلة موجبة) كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود) فانه حكم فيها بصدق قضية النهار موجود على تقدير صدق قضية
الشمس طالعة وان كان بالثاني فالقضية شرطية متصلة سالبة
كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود فانه حكم فيها بسلب
صدق قضية الليل موجود على تقدير صدق قضية الشمس طالعة (واما
شرطية منفصلة) وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين القضيتين فان
كان الحكم بالتنافي بينهما ايجابا فمنفصلة موجبة (كقولنا العدد اما
زوج واما فرد) فانه حكم فيها بان كون العدد زوجا ينافي كونه فردا
وان كان سلبا فمنفصلة سالبة كقولنا ليس اما ان يكون هذا اسود
او كاتبا فانه حكم فيها بسلب المنافات بين كونه اسود وكونه كاتبا وتسمية
المتصلة بالشرطية ظاهرة لاشتمالها على ادات الشرط واما تسمية
المنفصلة بها فلمشابهتها المتصلة من حيث انهما مركبتان من
القضيتين فيكون معنى الشرطية في المتصل حقيقة وفي المنفصل مجازا
(والجزء الاول) اي المحكوم عليه (من) القضية (الحملية يسمى موضوعا)
لانه انما وضع لان يحكم عليه بشيء وهو المحكوم به (و) الجزء (الثاني)

قوله العدد اما زوج او فرد قضية حملية شبيهة بالمنفصلة مرددة المحمول والفرق بينهما انه اذا تقدم اداة الشرط على الموضوع مثلا تقول اما ان يكون العدد زوجا او فردا فالقضية شرطية واما اذا تأخرت عن الموضوع مثلا تقول العدد اما ان يكون زوجا او فردا فالقضية حملية شبيهة بالمنفصلة مرددة المحمول حاشية

واجيب عن هذا الاعتراض بان في المثال مسامحة اذ مراد المصنف هنا اما ان يكون العدد زوجا او فردا فحال كون المراد هذا الى وجدان الاستاذ الكتاب فلا يليق الاعتراض في المثال بل اتبع المحل الصحيح

اي المحكوم به يسمى (محمولا) لانه انما وضع لان يحمل به على شيء هو
الموضوع وللحملية جزء آخر وهو النسبة التي يرتبط بها المحمول بالموضوع
وتسمى نسبة حكمية ولم يذكرها المصنف لانه يريد ان يبين اسم
ما سبق ذكره في تقسيم القضية الى الحملية والشرطية والمذكور فيما سبق
ليس الا الطرفين (والجزء الاول من القضية) (الشرطية) سواء كانت
متصلة او منفصلة (يسمى مقدما) لتقدمه في الذكر طبعا وان تأخر
وضعا كما في قولنا النهار موجود كلما كانت الشمس طالعة (و) الجزء
(الثاني) منها يسمى (تاليا) لكونه تابعا وهو من التلو بمعنى التبع
(والقضية) تنقسم ثانيا الى قسمين (اما موجبة) ان كان الحكم فيها
بالايقاع (كقولنا زيد كاتب واما سالبة) ان كان الحكم فيها بالانتزاع
(كقولنا زيد ليس بكاتب) ثم ان الموجبة اما محصلة او معدولة لان
القضية الموجبة لا تخلو اما ان لا يكون فيها حرف السلب فهي محصلة
وتسمى وجودية ايضا مثل زيد كاتب او يكون فيها حرف السلب
التي يكون جزءا من القضية وهي المعدولة وانما سميت معدولة
لان حرف السلب عدل به عن اصل مدلوله وهو السلب وجعل حكمه

ورفعها لا بايجاب طرفيها في القضايا ورفعها فيها فان لم يكن السلب جزءا من الموضوع والمحمول سميت القضية محصلة ووجودية ان كانت وجودية موجبة وبسيطة ان كانت سالبة وتسمى ايضا سالبة محصلة الطرفين وسالبة محصلة كما ان الموجبة تسمى موجبة محصلة الطرفين مثالها ما ذكر في الكتاب وان كان السلب جزءا منهما مثل اللاانسان كاتب واللاحيوان ليس بلاجماد سميت القضية معدولة ومعدولة الطرفين موجبة كانت او سالبة وان كان جزءا من الموضوع فقط سميت معدولة الموضوع ومحصلة المحمول وان انعكس انعكس الاسم مثل اللاحي جماد واللاجماد ليس هو بانسان ومثل الحي لاجماد


حكم ما بعده فان كان حرف السلب جزءاً من الموضوع تسمى معدولة
الموضوع مثل قولنا اللاحي جماد وان كان جزءاً من المحمول
تسمى معدولة المحمول مثل قولنا الحي لا جماد وان كان جزءاً منهما
معاً تسمى معدولة الطرفين مثل قولنا اللاحي لا عالم والسالبة ما لم يكن
فيها حرف السلب جزءاً ولا يكون جزءاً منها اصلاً مثل زيد ليس بكاتب
ومرادهم عند الاطلاق بالمحصلة ما لا عدول فيها اصلاً وهي محصلة
الطرفين وبالمعدولة ما فيها عدول سواء كان الطرفين فيها او باحدهما ثم
ان الموجبة محصلة كانت او معدولة تقتضي وجود الموضوع بخلاف
السالبة (وكل واحدة منهما) اي من الموجبة والسالبة (اما مخصوصة)
وهي التي كان الموضوع فيها شخصاً معيناً وهي اما موجبة او سالبة كما ذكرنا
في مثالهما كزيد كاتب وزيد ليس بكاتب وتسميتها مخصوصة لخصوص
موضوعها وقد يقال الشخصية ايضاً لكون موضوعها شخصاً معيناً
(و) ان لم يكن الموضوع فيها شخصاً معيناً فالقضية تسمى محصورة و
مسورة وهي (اما كلية مسورة) وهي التي يكون الحكم فيها على كل الافراد
وهي اما بالايجاب او بالسلب فان كان بالايجاب فهي موجبة كلية

مسورة (كقولنا كل انسان كاتب) وسورها نحو كل والالف واللام الا
ستغراقية والعهدية (و) ان كان بالسلب فهي سالبة كلية مسورة
كقولنا (لا شيء من الانسان بكاتب) وسورها لا شيء ولا واحد
(واما جزئية مسورة) وهي التي يكون الحكم فيها على بعض الافراد وهو
ايضاً اما بالايجاب او بالسلب فان كان بالايجاب فهي موجبة جزئية مسورة
(كقولنا بعض الانسان كاتب) وسورها بعض وواحد (و) ان كان با
لسلب فهي سالبة جزئية مسورة كقولنا (بعض الانسان ليس بكاتب)
وسورها ليس كل وليس بعض وبعض ليس والسور ماخوذ من سور البلد
فانه كما يحصر البلد ويحيط به كذلك هذه السور تحصر افراد الموضوع وتحيط
بها هذا في الحمليات واما في الشرطيات فخصوصها وحصورها واهمالها
بتعيين الازمان والاوضاع وباحصارها واهمالها لان الازمنة و
الاوضاع في الشرطيات بمنزلة الافراد في الحمليات فكما ان الحكم فيهما
ان كان على فرد معين فهي مخصوصة كذلك في الشرطيات
ان كان الحكم بالاتصال والانفصال فيها على الوضع المعين
فهي مخصوصة كقولنا ان جئتني اليوم اكرمتك والآن نبين كلية الحكم

بابه على جميع الافراد او على بعضها فهي مسورة والا فمهملة فسور الموجبة
الكلية في المتصلة كلما ومهما ومتى كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود وفي المنفصلة دائما كقولنا دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا
وسور السالبة الكلية فيهما ليس البتة ان كانت الشمس طالعة فالليل
موجود وليس البتة اما ان يكون العدد زوجا او فردا وسور الموجبة
الجزئية فيهما قد يكون كقولنا قد يكون اذا كانت الشمس طالعة كان النهار
موجودا وقد يكون اما ان يكون العدد زوجا او فردا وسور السالبة الجزئية فيهما
قد لا يكون كقولنا قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا
وقد لا يكون اما ان يكون العدد زوجا او فردا وبادخال حرف السلب
على سور الايجاب الكلي نحو ليس كلما وليس مهما وليس متى في المتصلة
وليس دائما في المنفصلة واما المهملة فباطلاق لفظ لو واذا وان في
المتصلة نحو اذا كانت او لو كانت او ان كانت الشمس طالعة
كان النهار موجودا وباطلاق لفظ اما في المنفصلة نحو اما ان يكون
العدد زوجا او فردا (واما ان لا يكون) كل من الموجبة والسالبة (كذلك)
اي لا مخصوصة ولا كلية ولا جزئية والقضية (تسمى مهملة)

لاحتمال بيان كمية الافراد التي حكم عليها بتحرك اداة السور عنها
(كقولنا) في الموجبة (الانسان كاتب) وفي السالبة (الانسان ليس
بكاتب) وهاتان القضيتان انما تكونان مهملتين عند من لم يجعل
لام الاستغراق في حكم اداة السور او لانها ليس للاستغراق اعلم
ان المهملة في قوة الجزئية لانها تصلح لان تكون كلية وجزئية وعلى التقديرين
الجزئية متحققة والشخصية في حكم الكلية ولهذا اعتبرت في كبرى
الشكل الاول نحو هذا زيد وزيد انسان فعلم مما سبق ان في القضايا
مخصوصتين موجبة وسالبة ومحصورات اربع موجبة كلية وجزئية
ومهملتين موجبة وسالبة فان قلت التقسيم غير حاصر لعدم ذكر الطبيعية
وهي التي يحكم على طبيعة الموضوع كقولنا الحيوان جنس والانسان
نوع فان الحكم بالجنسية والنوعية ليس على ما يصدق عليه الحيوان والانسان
من افرادها بل على نفس طبيعتها قلت الكلام في القضايا المعتبرة
في العلوم والقضية الطبيعية ليست بمعتبرة في العلوم لعدم اتجاهها
الاصطلاحات فخروجها عن التقسيم لا يخل بالانحصار او لانها
ترجع الى المهملة والشخصية ولقائل ان يقول فعلى هذا ان المهملة




لما كانت في الحكم الجزئية كانت مستغنى عنها بالجزئية فتأمل ولما
فرغ من تقسيمات الحملية شرع في تقسيمات الشرطية فقال
(والمتصلة اللزومية) وهي التي حكم فيها بصدق التالي على تقدير
صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك وهي بالشيء يستلزم المقدم
التالي كالعلية والتضايف واما العلية فبان يكون المقدم علة للتالي
(كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) فان طلوع
الشمس علة لوجود النهار وبان يكون التالي علة للمقدم كقولنا ان كان
النهار موجودا فالشمس طالعة فان المقدم في هذه الشرطية معلول
للتالي وبان يكونا معلولي علة واحدة كقولنا ان كان النهار موجودا
فالعالم مضيء فان كل واحد من وجود النهار واضاءة العالم معلول
الشمس واما التضايف فبان يكون المقدم والتالي بحيث يكون تعقل
احدهما بالقياس الى الآخر كقولنا ان كان زيد ابا لعمرو فعمرو ابنه
فان تعقل كل واحد من الابوة والبنوة بالقياس الى تعقل الآخر
(واما الاتفاقية) وهي التي حكم فيها بصدق التالي تقدير صدق المقدم
لا لعلاقة توجب ذلك بل بمجرد صدقهما كقولنا ان كان الانسان

ناطقا فالحمار ناهق) فانه لا علاقة بين ناطقية الانسان وناهقية
الحمار لتجويز العقل كل واحد منهما بدون الآخر بل انما توافقا على الصدق
فيكون تسمية المتصلة الاولى باللزومية لاشتمالها على علاقة
اللزوم وتسمية الثانية بالاتفاقية لعدم اشتمالها على تلك العلاقة
بل على مجرد الاتفاق فان قيل الاتفاقية مثل اللزومية في كونها
مشتملة على علاقة لان اجتماع التالي مع المقدم في الوجود امر ممكن فلابد
من علة موجبة قلنا نعم لكن العلاقة لما لم يحصل الشعور بها في
الاتفاقية حكم بعدم العلاقة حتى لو لاحظ العقل المقدم والتالي فيها
جوز الانفكاك بينهما بخلاف اللزومية فان العلاقة فيها مشعور بها
ولهذا اذا لاحظ العقل المقدم والتالي فيها حكم بامتناع الانفكاك
بينهما هذا تقسيم الشرطية المتصلة (و) اما الشرطية (المنفصلة)
فهي تنقسم الى ثلثة اقسام حقيقية ومانعة الجمع فقط ومانعة الخلو
فقط لان الحكم في القضية بالتنافي بين جزئيها (اما)
في الصدق والكذب معا فالقضية تسمى منفصلة (حقيقية كقولنا
العدد اما زوج واما فرد) فلا يصدقان معا لامتناع اجتماع الزوج والفرد على



على عدد واحد ولا يكذبان معاً لامتناع ارتفاعهما عنه معاً وهذه موجبتها وسالبتها رفع التنافي في الصدق والكذب معاً كقولنا ليس البتة اما ان يكون هذا الانسان كاتبا او تركيا فانهما يصدقان ويكذبان معاً (وهي) اي المنفصلة الحقيقية (مانعة الجمع و) مانعة (الخلو معاً) اي مركبة منهما وانما سميت حقيقية لان التنافي بين جزئيها اشد من التنافي بين جزئي مانعة الجمع ومانعة الخلو لانه يوجد التنافي بين جزئيها في الصدق والكذب معاً وهذا ليس الا حقيقة الانفصال (واما) في الصدق فقط فالقضية تسمى (مانعة الجمع فقط) اي دون الخلو (كقولنا هذا الشيء اما حجر او شجر) فانهما لا يصدقان لان بينهما معاندة وقد يكذبان بان يكون انسانا وهذه موجبتها وسالبتها رفع العناد في الصدق فقط نحو ليس البتة اما ان يكون هذا الشيء لا شجرا او لا حجرا معاً فانهما يصدقان ولا يكذبان والا لكان حجرا وشجرا معاً وانما سميت مانعة الجمع لاشتمالها على منع الجمع بين جزئيها في الصدق (واما) في الكذب فقط فالقضية تسمى (مانعة الخلو فقط) اي دون الجمع (كقولنا زيد اما ان يكون في البحر واما ان لا يغرق)

فانه حكم في هذه القضية بالتنافي بين ان لا يكون في البحر وبين ان يغرق لا بين ان يكون في البحر وبين ان لا يغرق لجواز ان يكون في البحر وان لا يغرق فالكون في البحر مع عدم الغرق يصدقان ولا يكذبان والا لغرق في البر وهذه موجبتها وسالبتها رفع العناد في الكذب فقط نحو ليس البتة زيد اما ان يكون في البحر واما ان يغرق فان عدم الكون في البحر مع الغرق يكذبان ولا يصدقان ومرادهم بالبحر ما يمكن الغرق فيه عادة من ماء او سائر المايعات لا البحر نفسه فلا يتوهم اجتماع الطرفين في الكذب بان يكون في البر او الحوض ويغرق (وقد تكون المنفصلات) الثلث اي كل واحد منها كما تكون ذات جزئين كما مر من الامثلة تكون (ذات اجزاء ثلثة) او اكثر اشار بتصدير لفظة قد الى تقليل هذا الحكم فالمنفصلة الحقيقية التي ذات اجزاء ثلثة (كقولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو) فان هذه الاجزاء الثلثة لا تجتمع على عدد واحد لا في الصدق ولا في الكذب والمراد بكون العدد زائدا او ناقصا او مساويا كون كسوره زائدا او ناقصا او مساويا فانه لو اجتمعت كسوره التي تحته فان زادت عليه يسمى زائدا



كاثنى عشر فان كسوره وهي النصف والثلث والربع والسدس اذا اخذت مجموعها خمسة عشر وان انقصت عنه تسمى ناقصا كالثمانية فان كسورها وهي النصف والربع والثمن ناقصة عنها لانها سبعة وان ساوته تسمى مساويا كالستة فان كسورها وهي النصف والثلث والسدس مساوية لها لانها ستة ايضا واما مانعة الجمع التي ذات اجزاء ثلثة فكقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حجرا او حيوانا فان هذه الاجزاء لا تجتمع لكن يجوز ان يكون شيئا آخر واما مانعة الخلو التي ذات اجزاء ثلثة فكقولنا اما ان يكون هذا الشيء لا حجرا او لا شجرا او لا حيوانا والحق ان المنفصلات لا تتركب من اكثر من جزئين لانها تتحقق بانفصال واحد وهو لا يكون الا بين شيئين فعند زيادة الاجزاء يلزم تعدد المنفصلة ولا يخالو تركبت من اجزاء ثلثة كما في قولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو ولا بد من تعيين جزئيها فاذا فرضنا ان احد جزئيها قولنا العدد اما زائد فالجزء الآخر اما ان يكون احد الباقيين على التعيين او لا على التعيين فان كان احدهما على التعيين تمت المنفصلة بالمعين وبقي الآخر زائدا حشوا وان كان احدهما لا على التعيين كان تركيبها من حملية ومنفصلة ولما فرغ من بيان القضايا واحكامها شرع في احكامها

فقال (التناقض) اي مما يجب استحضاره التناقض (وهو اختلاف القضيتين) يخرج اختلاف المفردين كالسماء والارض واختلاف مفرد وقضية كعمرو وزيد قائم (بالايجاب والسلب) يخرج الاختلاف بالاتصال والانفصال وبالكلية والجزئية وبالعدول والتحصيل وبالحملية والشرطية (بحيث يقتضي) ذلك الاختلاف (لذاته) يخرج اختلاف الذي يكون بالايجاب والسلب لكن لا يكون لذاته بل اما بواسطة كقولنا زيد انسان زيد ليس بناطق فان هذه الاختلاف بواسطة ان قولنا زيد ليس بناطق في قوة زيد ليس بانسان او بان قولنا زيد انسان في قوة قولنا زيد ناطق واما بخصوص المادة كما في قولنا كل فرس حيوان ولا شيء من الفرس بحيوان فهذا الاختلاف ليس لذاته وصورته بل بخصوص مادته (ان يكون احدهما) اي احدى القضيتين (صادقة والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب ولا يتحقق ذلك) اي التناقض (الا بعد اتفاقهما) اي اتفاق القضيتين اللتين يقع بينهما التناقض سواء كانتا مخصوصتين او محصورتين (في) ثماني وحدات الاولى وحدة (الموضوع) اذ لو



اختلفتا في هذه الوحدة نحو زيد قائم عمرو ليس بقائم لم تتناقضا لجواز صدقهما معا او كذبهما (و) الثانية وحدة (المحمول) اذ لو اختلفتا فيها نحو زيد قائم زيد ليس بقاعد لم تتناقضا (و) الثالثة وحدة (الزمان) اذ لو اختلفتا فيها نحو زيد قائم ليلا زيد ليس بقائم نهارا لم تتناقضا (و) الرابعة وحدة (المكان) اذ لو اختلفتا فيها نحو زيد قائم في الدار زيد ليس بقائم في السوق لم تتناقضا (و) الخامسة وحدة (الاضافة) اذ لو اختلفتا فيها نحو زيد اب اي لعمرو زيد ليس باب اي لبكر لم تتناقضا (و) السادسة وحدة (القوة والفعل) اذ لو اختلفتا فيهما بان يكون النسبة في احديهما بالقوة وفي الاخرى بالفعل نحو الخمر في الدن مسكر اي بالقوة الخمر في الدن ليس بمسكر اي بالفعل لم تتناقضا (و) السابعة وحدة (الكل والجزء) اذ لو اختلفتا في الكل والجزء نحو الزنجي اسود اي بعضه الزنجي ليس باسود اي كله لم تتناقضا (و) الثامنة وحدة (الشرط) اذ لو اختلفتا فيها نحو الجسم مفرق للبصر بشرط كونه ابيض الجسم ليس بمفرق للبصر اي بشرط كونه اسود لم يتحقق التناقض اعلم ان اشتراط هذه الوحدات للتناقض انما هو مذهب قدماء المنطقيين واما المتاخرون

فقد اكتفوا بوحدتين وحدة الموضوع ووحدة المحمول بناء على ان سائر الوحدات مندرجة تحتهما واما المحققون فقد اقتصروا على وحدة واحدة وهي وحدة النسبة الحكمية حتى يكون السلب واردا على ما ورد عليه الايجاب لانه متى اختلف تلك الامور اختلفت النسبة الحكمية ومتى اتحدت فهذا المذهب اخصر واشمل والا فلا حصر فيما ذكروه من الوحدات الثمانية بل لا بد لتحقق التناقض ايضا من وحدة العلة نحو النجار عامل اي للسلطان النجار ليس بعامل اي لغيره والآلة نحو زيد كاتب اي بالقلم الواسطي زيد ليس بكاتب اي بالقلم التركي والمفعول نحو زيد ضارب اي عمروا زيد ليس بضارب اي بكرا والتمييز نحو عندي عشرون اي درهما ليس عندي عشرون اي دينارا الى غير ذلك ولما كان الشروط المتقدم ذكرها تعم المخصوصات والمحصورات وكان للتناقض بين المحصورات شرط آخر وهو الاختلاف في الكمية اراد ان يبينه فقال (ونقيض الموجبة الكلية انما هو السالبة الجزئية ونقيض السالبة الكلية انما هو الموجبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان بعض الانسان ليس بحيوان ولا شيء من الانسان بحجر بعض الانسان حجر



فالمحصورتين) والمراد بالمحصورتان اى ان كانت القضيتان المتناقضتان محصورتين (لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما فى الكمية) اى الكلية والجزئية بان يكون احدهما كلية والاخرى جزئية فان قلت لا اتحاد فى الموضوع فى الكلية والجزئية لان الموضوع فى الكلية جميع الافراد وفى الجزئية بعض الافراد والجميع غير البعض فاذا لم يتحد الموضوع لم يتحد النسبة الحكمية فلا يرد الايجاب والسلب على شيء واحد فكيف يتحقق التناقض قلت المراد بالموضوع فى اشتراط اتحاد الموضوع فى تحقق التناقض الموضوع المذكور فى القضية لا ذات الموضوع يعنى ان الموضوع يطلق تارة على ذات الموضوع والمحمول ويطلق تارة على مفهوم المحمول وهما الموضوع والمحمول حقيقة وتارة يطلقان على اللفظين الدالين عليهما وهما الموضوع والمحمول فى الذكر وهو المراد ههنا وانما لم يتحقق التناقض فى المحصورات الا بعد اختلافهما فى الكمية (لان الكليتين قد تكذبان) فيما يكون الموضوع فيهما اعم من المحمول (كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب والجزئيتين قد تصدقان) فيما يكون الموضوع فيه

فيه اعم من المحمول ايضا (كقولنا بعض الانسان كاتب بعض الانسان ليس بكاتب) فعلم من هذا ان المراد بالكاتب ههنا الكاتب بالفعل والا لم يكن الانسان اعم من الكاتب فلم يكذب قولنا كل انسان كاتب ولم يصدق بعض الانسان ليس بكاتب فلم يجز كذب الكليتين ولا صدق الجزئيتين وانما قيد بلفظ قد المفيدة لجزئية الحكم لان الجزئيتين قد تختلفان صدقا وكذبا كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان وكقولنا بعض الانسان ناطق بعض الانسان ليس بناطق فان صدق كل واحد منهما يستلزم كذب الآخر واعلم ان المهملة فى قوة الجزئية كما عرفت فحكمها فى التناقض حكمها فنقيض الموجبة انما هى السالبة الكلية كقولنا الانسان كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب ونقيض المهملة السالبة انما هى الموجبة الكلية كقولنا الانسان ليس بكاتب وكل انسان كاتب (العكس) مما يجب استحضاره من احكام القضايا بالعكس (وهو ان يصير) بتشديد الياء لان العكس يطلق على معنيين احدهما القضية الحاصلة من التبديل المذكور وثانيهما نفس التبديل وهو

ومنها العكس التبديل وهو المعنى المصدري اعني جعل الموضوع محمولا
والمحمول موضوعا فلو لم يشدّد لصار له معنى ثالث وهو التبدل اعني صيرورة
الموضوع محمولا والمحمول موضوعا اي ان يجعل (الموضوع) في الذكر
محمولا) يجعل (المحمول) في الذكر (موضوعا) وانما قيد الموضوع و
المحمول بقولنا في الذكر لئلا يرد ما قيل ان المعتبر في جانب الموضوع هو
الذات وفي جانب المحمول هو الوصف وظاهر ان الذات لا يصير وصفا
والوصف ذاتا فان قيل هذا التعريف غير جامع لعكس الشرطيات
فان عنوان الموضوع والمحمول لا يطلقان على جزئيها قلت ان المصنف
رحمه الله قصد ان لا يبحث عن عكس الشرطيات اما للاختصار او
للعلم به بالقياس الى عكس الحمليات فعرف العكس بحيث يوافق
مقصده (مع بقاء الايجاب والسلب بحاله) اي مع بقاء كيفهما
على حاله يعني ان كان الاصل موجبا كان العكس ايضا موجبا
وان كان الاصل سالبا كان العكس ايضا سالبا وانما اعتبر بقاؤهما
لانهم اعتبروا بقاءهما لانهم تتبعوا القضايا ولم يجدوها في الاكثر بعد التبديل
صادقة لازمة للاصل الا موافقة له في الايجاب والسلب (و) مع بقاء التصديق

الذكرى كما في القضايا بالات المحمول لا يتاتى ان يكون الا المفهوم
دون الافراد فلا يكون الموضوع الحقيقي محمولا ولا المحمول موضوعا
حقيقة سيد [illegible]

وانما قلنا في الاكثر لان عكس الموجبة لا يكون سالبة صادقة
في كل مادة وكذا عكس السالبة لا يكون موجبة صادقة في كل مادة
فان السالبة في عكس قولنا كل حيوان انسان وهي بعض
الحيوان ليس بانسان وليست بصادقة في عكس قولنا
كل انسان ناطق لانا اذا نقول في عكسه بعض الناطق ليس
بانسان وكذا الموجبة الصادقة في عكس قولنا بعض
الابيض ليس بحيوان وهي بعض الحيوان ابيض وليست
بصادقة في عكس قولنا لا شيء من الانسان بحجر لانا اذا
نقول في عكسه بعض الحجر انسان منه

وانما كان الايجاب والسلب عندهم عبارة عن
الكيف هو واحد افرد الضمير في قوله بحاله
[illegible]

قوله مع بقاء وحكمها الضمير راجع الى الايجاب والسلب
والاضافة بيانية اي مع بقاء حكم هو الايجاب والسلب
ويمكن ارجاعه الى الموجبة والسالبة المستفادتين من الا
يجاب والسلب كذا قاله بعض الافاضل
ع

يعني انهم اعتبروا في القضية الحاصلة بعد التبديل لزومها
للاصل في جميع المواد ولما لم يتيسر لهم بيان ذلك
على الوجه الكلي لعدم تناهيها ارادوا بيانه على وجه [illegible]
جميع المواد فتتبعوا اكثر القضايا فلم يجدوا [illegible]
التبديل ويستحيل ان يكون الملزوم صادقا واللازم
كاذبا فتدبر فانه دقيق حسن

قوله مع بقاء الايجاب والسلب اي اذا كان الاصل
موجبا او سالبا كان العكس ايضا كذلك وعكس
الموجبة لا يكون سالبة صادقة في كل مادة كذلك
عكس السالبة لا يكون موجبة صادقة في كل مادة بهذا
برهان

والتكذيب بحاله) اي ان كان الاصل صادقا باي وجه كان
العكس ايضا صادقا لانه لو لم يصدق عند صدق الاصل نحو
قولنا كل حيوان انسان بالنسبة الى قولنا كل انسان حيوان او
صدق لكن لا بطريق اللزوم بل بطريق الاتفاق او بخصوص المادة
كقولنا كل ناطق انسان بالنسبة الى قولنا كل انسان ناطق لا يعد
عكسا وانما اعتبر بقاء الصدق لان العكس لازم للقضية فلو
فرض صدقها يلزم صدق العكس والا لزم صدق الملزوم بدون صدق
اللازم وهو محال ولم يعتبر بقاء الكذب لانه لا يلزم من كذب الملزوم
كذب اللازم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق
عكسه الذي هو قولنا بعض الانسان حيوان ولهذا قيل قوله والتكذيب
لا يكون الا خطأ وقد اجاب عنه بعض الافاضل بان معنى قوله
والتصديق والتكذيب بحاله ان صدق الاصل صدق العكس
وان كذب العكس كذب الاصل كما هو شأن اللزوم لا ان كذب
الاصل كذب العكس كما فهم وفيه تأمل اعلم ان العكس يطلق بالاشتراك
على ما ذكره المصنف ويسمى العكس المستوي وعلى تصيير نقيض


اذ يجوز ان يكون اللازم اعم من الملزوم ولا
يلزم من كذب الاخص كذب الاعم
ح ق

وجه التامل ان هذا المعنى وان كان صحيحا في نفسه
لكنه لا يخلو عن قلق وذلك لانه لما كان المراد ببقائه
اي بقاء الايجاب والسلب والتصديق استمرار
وجود كل واحد منها في الاصل والعكس
على معنى ان وجد في الاصل وجد في العكس ايضا دل سوق
الكلام على ان المراد ببقاء التكذيب كذلك اي ان
وجد التكذيب في الاصل وجد في العكس ايضا حتى يكون
الكلام على نسق واحد على ان قوله والتكذيب لو حمل على ما
قال ذلك الفاضل المجيب لزم ان يكون قيدا زائدا
على التعريف لتمام الحد بدونه لانه لما علم ان الصدق
للاصل يستلزم صدق العكس علم منه ان الكذب
للعكس يستلزم كذب الاصل لان كذب اللازم يستلزم
كذب الملزوم والا لزم وجود الملزوم بدون اللازم وهو
باطل قطعا فالقول الاصح ممكن فلا يحمل على الخطاء
حق

لا استمراره استقامته لا يصح فيه بخلاف الثاني
فانه يتغير فيه الجزءان من طرفيهما وان كان لازما
للاصل ايضا ح ق

لانه خلاف التسوق مع ان لفظ البقاء يابى
عنه لان المتبادر منه ان الكذب وجد قبل
التصيير يوجد ايضا بعده وفي الفرض المذكور
ليس كذلك على ما بينه برهان الدين في حاشية الفناري (?)
حاشية

قوله مع بقاء السلب والايجاب بحاله والتصديق و
التكذيب بحاله اما الاول فلان قولنا كل انسان
ناطق لا يلزمه السلب اصلا وقولنا لا شيء من الانسان
بحجر لا يلزمه الايجاب اصلا واما الثاني فلانه ان صدق
الاصل صدق العكس وان كذب العكس كذب الاصل
كما هو شان اللزوم لا ان كذب الاصل كذب العكس




نقيض الموضوع محمولاً ونقيض المحمول موضوعاً مع بقاء الكيف والصدق بحاله ويسمى عكس النقيض كما اذا اردنا عكس قولنا كل انسان حيوان فقلنا كل ما ليس بحيوان ليس بانسان وانما لم يذكره لقلة استعماله في العلوم والانتاجات لان الانتاج بواسطة عكس النقيض ليس قياسا بخلاف الانتاج بالعكس المستوي لرعاية صدور القضية فيه ولما ثبت ان العكس عبارة عن تغيير قضية بحيث يلزم منه قضية اخرى وكانت القضية اما موجبة او سالبة ابتدأ بعكس الموجبات لان الايجاب اشرف من السلب فقال (الموجبة الكلية لا تنعكس كلية) لئلا ينتقض بمادة يكون المحمول فيها اعم من الموضوع فانا اذا جعلنا ذلك المحمول الاعم موضوعا والموضوع الاخص محمولا يكون الحمل فيها بالاخص على الاعم وذلك لا يصدق كليا (اذ يصدق قولنا كل انسان حيوان ولم يصدق كل حيوان انسان) لعدم جواز حمل الاخص على كل افراد الاعم والا يلزم ان لا يكون الاخص اخص والاعم اعم (بل تنعكس جزئية) لوجوب ملاقات عنواني الموضوع والمحمول في الموجبة كلية كانت او جزئية وبالملاقات يصدق

الجزئية من الطرفين اي الاصل والعكس (لانا اذا قلنا كل انسان حيوان) اي باذا قلنا هذه الموجبة الكلية (يصدق بعض الحيوان انسان فانا نجد شيئا موصوفا بالانسان والحيوان) وهو ذات الانسان اعني افراده (فيكون الحيوان انسانا) لانا اذا وجدنا ذاتا موصوفة بصفتين فلنا ان نجعل تلك الذات الموصوفة باحدى الوصفين موضوعا والوصف الآخر محمولا عليها او نقول اذا صدق كل انسان حيوان لزم ان يصدق بعض الحيوان انسان وان لم يصدق هذه الجزئية لصدق نقيضها وهو لا شيء من الحيوان بانسان فيلزم المنافات بين الانسان والحيوان فيصدق نقيض الاصل وهو ليس بعض الانسان بحيوان وقد كان الاصل كل انسان حيوان فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال او نقول اذا صدق كل انسان حيوان لزم ان يصدق بعض الحيوان انسان والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من الحيوان فنضم ذلك النقيض الى الاصل بان جعلنا صغرى لكون ايجاب الصغرى شرطا في الشكل الاول والنقيض كبرى لكونه كليا لينتج من الشكل الاول سلب



الشيئ عن نفسه هكذا كل انسان حيوان ولا شيئ من الحيوان
بانسان ينتج لا شيئ من الانسان بانسان وهو محال (والموجبة
الجزئية ايضا) اي كالموجبة الكلية لا تنعكس كلية بل (تنعكس جزئية
بهذه الحجة) وهي انه اذا صدق بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق
بعض الحيوان انسان لانا ناخذ ههنا شيئا معينا موصوفا بالحيوان
والانسان فيكون بعض الانسان حيوانا او نقول اذا صدق بعض
الحيوان انسان يلزم ان يصدق بعض الانسان حيوان والا لصدق
نقيضه وهو لا شيئ من الانسان بحيوان فيلزم من صدق
هذا النقيض صدق عكسه وهو لا شيئ من الحيوان بانسان
وقد كان الاصل بعض الحيوان انسان هذا خلف او نضم
هذا النقيض الى الاصل لينتج من الشكل الاول
سلب الشيئ عن نفسه هكذا بعض الحيوان انسان ولا شيئ من
الانسان بحيوان ينتج بعض الحيوان ليس بحيوان وهو محال ولقائل
ان يمنع انعكاس الموجبة الجزئية الى الجزئية مطلقا اذ يصدق
قولنا بعض الانسان زيد ولا ينعكس الى بعض زيد انسان لكذبه

زيد انسان او زيد بعض الانسان اجيب بان المراد بزيد ههنا
ليس معناه الجزئي اذ المعنى الجزئي لا يقع محمولا بل المراد منه
المفهوم الكلي وهو المسمى بزيد فقولنا بعض الانسان زيد معناه
بعض الانسان مسمى بزيد فتنعكس الى قولنا بعض المسمى بزيد انسان
فلا نقض (والسالبة الكلية تنعكس) سالبة (كلية وذلك)
اي انعكاس السالبة الكلية الى السالبة الكلية (بين في نفسه)
فانه اذا صدق قولنا (لا شيئ من الانسان بحجر صدق) قولنا
(لا شيئ من الحجر بانسان) والا لصدق نقيضه وهو بعض الحجر
انسان فينعكس الى قولنا بعض الانسان حجر وقد كان الاصل
لا شيئ من الانسان بحجر هذا خلف او نضم هذا النقيض وهو
بعض الحجر انسان الى الاصل بان نجعله صغرى هكذا بعض
الحجر انسان ولا شيئ من الانسان بحجر ينتج من الشكل الاول
بعض الانسان ليس بانسان هذا خلف ولم يبين عكس السوالب
بطريق الافتراض لان الافتراض انما يصدق عند وجود
الذات والسوالب لا تستلزم وجود الذات بخلاف



بخلاف الموجبات فلا يكون الافتراض الا في الموجبات (والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوما) اذ لو لزم لها عكس لانتقض بمادة يكون الموضوع فيها اعم من المحمول وذلك (لانه يصدق قولنا بعض الحيوان ليس بانسان) بجواز سلب الخاص عن بعض افراد العام (ولا يصدق عكسه) وهو بعض الانسان ليس بحيوان لعدم جواز سلب العام عن بعض افراد الخاص لامتناع وجود الخاص بدون العام او نقول لو صدق هذا العكس وهو بعض الانسان ليس بحيوان مع صدق نقيضه وهو كل انسان حيوان يلزم اجتماع النقيضين وهو محال وانما قال لزوما لانه قد يصدق العكس احيانا بخصوص المادة مثلا يصدق بعض الانسان ليس بحجر ويصدق عكسه ايضا وهو بعض الحجر ليس بانسان واعلم ان المصنف لم يذكر عكوس المهملات والشخصيات لكون المهملات بمنزلة المحصورات وعدم الاعتداد بالشخصيات في العلوم وان اردت ان تعرف عكس الشرطيات بطريق الاجمال فاستمع لما القي عليك من المقال فاعلم ان الشرطية المتصلة ان كانت موجبة كلية او جزئية

او جزئية فتنعكس موجبة جزئية لانه اذا صدق كلما كان [illegible] وقد يكون اذا كان الشيء انسانا كان حيوانا وجب ان يصدق قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا والا لصدق نقيضه وهو قولنا ليس البتة اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا ونضم هذا النقيض الى الاصل لينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا قد يكون اذا كان الشيء انسانا كان حيوانا وليس البتة اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا ينتج من الشكل الاول قد لا يكون اذا كان الشيء انسانا كان انسانا وهو محال ضرورة صدق قولنا كلما كان الشيء انسانا كان انسانا وان كانت سالبة كلية فتنعكس سالبة كلية لانه اذا صدق ليس البتة اذا كان الشيء انسانا كان فرسا وجب ان يصدق ليس البتة اذا كان الشيء فرسا كان انسانا والا لصدق نقيضه وهو قولنا قد يكون اذا كان الشيء فرسا كان انسانا ونضم مع الاصل لينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا قد يكون اذا كان الشيء فرسا كان انسانا وليس البتة اذا كان الشيء انسانا كان فرسا ينتج من الشكل الاول قد لا يكون اذا كان الشيء فرسا كان

فرسا كان فرسا وهو محال واما السالبة الجزئية فلا تنعكس لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان مع كذب قولنا قد لا يكون اذا كان هذا انسانا فهو حيوان لانه كلما كان هذا انسانا كان حيوانا هذا اذا كانت الشرطية متصلة لزومية واما اذا كانت منفصلة او متصلة اتفاقية فلا يعتبر انعكاسهما لعدم فائدته وان اردت ان تعرف العكس المستوى للشرطيات بكالها وعكس النقيض للحمليات والشرطيات فارجع الى المطولات ولما فرغ مما يتوقف عليه القياس من القضايا وما يعرض لها من التناقض والعكس شرع فى بيان القياس الذى هو المقصد الاهم لانه العمدة فى تحصيل المطالب اليقينية ولهذا قيل هو المطلب الاعلى والمقصد الاقصى من الاصطلاحات المنطقية بالنسبة الى سائر الاصطلاحات فقال (القياس) اى ما يجب استحضاره القياس وهو لغة تقدير شيئ على مثال آخر واصطلاحا (هو قول مؤلف من اقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر) اعلم ان القياس قسمان معقول وملفوظ

عندهم من شرح الكلنبوي زاده

ومكس نقيض الشرطية المتصلة الكلية عند القدماء كذا بان يقول كلما كان الشمس طالعة كان النهار موجودا فعكس نقيضها عندهم كلما لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة واما عند المتأخرين فنقول عكس نقيضها ليس البتة اذا لم يكن النهار موجودا كانت الشمس طالعة فيكون عكس نقيضها ليس البتة فيكون سالبة لا صدق له وقد مر منا التفصيل

محشى

المراد باللزوم ههنا من البين وغيره لينداج فيه الاشكال الاربعة فتدبر

قوله مؤلف هو اخص من المركب لانه المركب الذى اوقعت الالفة بين اجزائه ولا شك فى هذا لما ... الاصطلاح وهذا باعتبار اللغة

وملفوظ اما المعقول فهو الذى يتركب من القضايا المعقولة والملفوظ هو الذى يتركب من القضايا الملفوظة والاول هو القياس حقيقة والثانى مجاز لدلالته على القياس المعقول فقوله قول جنس معقولا او ملفوظا شامل لجميع الاقوال اى المركبات وقوله مؤلف ليتعلق به قوله من اقوال والمراد بالاقوال ما فوق الواحد ليتناول القياس المؤلف من القولين كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث والمؤلف مما فوق القولين كقولنا النباش آخذ للمال خفية وكل آخذ للمال خفية فهو سارق وكل سارق تقطع يده فهذا مؤلف من ثلثة اقوال يلزم عنها قول آخر وهو النباش تقطع يده ويسمى الاول قياسا بسيطا والثانى مركبا لتركبه من قياسين فيخرج به القول الواحد لانه لا يسمى قياسا وان لزم عنه لذاته قول آخر كعكس المستوى وعكس النقيض وقوله متى سلمت صفة اقوال اشارة الى ان تلك الاقوال لا يلزم ان تكون مسلمة اى مقبولة فى نفسها بل يلزم ان تكون بحيث لو سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر ليدخل فى التعريف القياس الذى مقدماته صادقة والذى مقدماته كاذبة كقولنا

من اقوال من متعلقات المؤلف وذلك القول فما يكون ... من متعلقات الجنس فيلزم التعريف ... وذلك غير مرضى عند المصنف رحمه الله ... كون من تبعيضية لدخلها على ذى الاجزاء

محشى

وهذا عند ابى يوسف والائمة الثلثة واما عند ابى حنيفة ومحمد فلا يقطع يده

ولذا كل جمع يستعمل فى التعريفات فى هذا الفن

قوله فى هذا الفن هذا الكلام ذكره القطب الرازى اقول هذا ناش من قلة البضاعة فى علم الادب وذلك لان علماء العربية اختلفوا فى ان اقل الجمع ثلثة او اثنان وقد ذهب الى كل طائفة منهم فلا ... للتنبيه الى اصل هذا الفن فى التعريفات وهذا استقول

فان قيل انا ان يكون المراد بالاقوال بالقوة فيدخل فى التعريف القضية الشرطية المتصلة لكل من ...



كل انسان جماد وكل جماد حمار فان هذين القولين وان كانا كا
ذبين الا انهما لو سلما لزم عنهما قول آخر وهو كل انسان حمار
وقوله لزم يخرج الاستقراء الغير التام والتمثيل فانهما وان سلمت
مقدماتهما لكن لا يلزم عنهما شيء آخر لامكان التخلف في مدلوليهما
وكذا لا يفيدان اليقين اعلم ان الاستقراء هو اثبات الحكم
على كلي لوجوده في اكثر جزئياته وهو اما تام او ناقص لان الحكم
ان كان موجودا في جميع جزئياته فهو استقراء تام ويسمى
قياسا مقسما كقولنا كل جسم اما جماد او حيوان وكل واحد
منهما متحيز فكل جسم متحيز فانه حكم بثبوت التحيز في جميع افراد
الجسم لثبوته للجماد سواء كان نباتا او غيره وللحيوان سواء كان
انسانا او غيره وان لم يوجد ذلك الحكم في جميع جزئياته بل في
اكثرها فهو استقراء ناقص كقولنا كل حيوان يحرك فكه الاسفل
عند المضغ فالحيوان كلي حكم عليه بثبوت تحرك الفك الاسفل عند المضغ
وذلك لانا استقرينا اكثر جزئيات الحيوان من الانسان والفرس والبقر
وغيرها وجدناها تحرك فكه الاسفل عند المضغ فحكمنا بان كل حيوان يحرك فكه الاسفل

عند المضغ مع انه غير ثابت لبعض افراد الحيوان فان التمساح نوع منه
مع انه لا يحرك فكه الاسفل عند المضغ بل يحرك فكه الاعلى والتمثيل هو
الاستدلال بثبوت الحكم في جزئي لثبوت ذلك الحكم في جزئي آخر
لمعنى مشترك بينهما ويسميه الفقهاء قياسا كما يقال النبيذ حرام لانه
مسكر كالخمر وكل مسكر حرام فالنبيذ حرام فانه يستدل على ثبوت
الحرمة للنبيذ بثبوتها للخمر لاشتراكهما في سبب الحرمة وهو الاسكار قوله
عنهما يخرج المقدمتين المستلزمتين لاحديهما كقولنا زيد قائم و
عمرو ذاهب كان هاتين القضيتين تستلزمان احديهما
استلزام الكل من حيث هو كل للجزء فحصول الجزء ليس موقوفا
على حصول الكل بل الامر بالعكس فلا يكون لكل واحدة منهما دخل
في حصول الاخرى والا يلزم ان يكون الجزء مستلزما للكل
والمفروض بخلافه ولهذا لو حذفت احديهما بقيت الاخرى
حاصلة فمعنى لزوم القول الآخر عن الاقوال ان للكل او لكل
منها دخلا في حصول القول الآخر وقوله لذاته يخرج مثل
القياس الذي يلزم عنه بعد التسليم قول آخر لكن لا لذاته بل بواسطة



مقدمة اجنبية كما في قياس المساواة وهو ما يتركب من قولين
بحيث يكون متعلق محمول اولهما موضوع الآخر كقولنا أ مساو
لب وب مساو لج فيلزم من هذين القولين ان أ مساو لج
لكن لا لذاتهما بل بواسطة مقدمة اجنبية وهي ان كل مساو للمساوي
الشيء مساو لذلك الشيء فان لم يصدق تلك المقدمة لم يلزم منهما
قول آخر كما في قولنا أ مباين لب وب مباين لج ولا يلزم منه ان
أ مباين لج لان مباين المباين للشيء لا يلزم ان يكون مباينا
له وكذا اذا قلنا أ نصف لب وب نصف لج ولا يلزم منه ان أ
نصف لج اذ لا يصدق ان نصف النصف نصف (وقوله قول
آخر) هو النتيجة بمعنى آخريتها ان لا تكون عين المقدمتين او عين
احديهما وان لا تكون غيرهما او غير كل واحدة منهما واما ان
لا تكون جزءا من احديهما فغير ملتزم وانما شرط آخريتها لانها ان
كانت عين المقدمتين كما اذا قلنا العالم متغير وكل متغير حادث
لان العالم متغير وكل متغير حادث يلزم التكلم بالهذيان اي الكلام
الغير المفيد وان كانت عين احديهما كما اذا قلنا العالم حادث

لانه متغير والمتغير عالم والعالم حادث يلزم المصادرة وهي كون
المدعى جزءا من الدليل وهذا لا يفيد المطلوب لاشتماله على
الدور المهروب عنه (وهو) اي القياس (اما اقتراني) وهو
الذي لم تكن النتيجة او نقيضها مذكورة فيه بالفعل وهو مركب
من حمليتين (كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل
جسم محدث) وهو ليس بمذكور في القياس بالفعل لا نفسه
ولا نقيضه بل بالقوة لذكر مادته دون صورته واما مركب من
شرطيتين كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و
كلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة وانما سمي هذا
اقترانيا لكون الحدود فيه اعني الحد الاصغر والحد الاكبر والحد
الاوسط مقترنة غير مستثناة (واما استثنائي) وهو الذي
تكون النتيجة او نقيضها مذكورة فيه بالفعل وانما سمي هو
استثنائيا لاشتماله على اداة الاستثناء وهي لكن التي بمعنى
الا في الاستثناء المنقطع مثال كون النتيجة مذكورة فيه بالفعل
كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس



طالعة فالنهار موجود ومثال كون نقيض النتيجة المذكورة فيه
بالفعل كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود (لكن
النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة) فنقيض النتيجة
وهو الشمس طالعة مذكورة فيه بالفعل لا يقال ذكر النتيجة بالفعل
في الاستثنائي ينافي وجوب مغايرة النتيجة لكل من الاوال
على ما ذكر في تعريف القياس لانا نقول المراد بذكر النتيجة ذكر
اجزائها على الترتيب الذي في النتيجة لان المقدمة الاولى من القياس
هي مجموع الشرطية المركبة من المقدم والتالي فيكون النتيجة جزء هذه
المقدمة في الظاهر والجزء مغاير الكل والمقدمة الثانية هي
المشتملة على حرف الاستثناء ولا اشكال في مغايرة النتيجة
لهذه المقدمة وبهذا يندفع ايضا ما يقال من ان عين النتيجة
او نقيضها لو كان مذكورا في الاستثنائي بالفعل لزم ان يكون في
جزء القضية الشرطية حكم لان النتيجة يجب ان تكون قضية والقضية لا
تكون بلا حكم فيلزم ان يكون جزء القضية الشرطية قضية ويلزم ان لا
يكون النتيجة قضية وكلاهما باطل قطعا ولما فرغ من تعريف القياس وتقسيمه

شرع في تقسيم كل من القسمين وبيان احكامه وقدم الاقتراني
على الاستثنائي لانه هو الاكثر الشائع في الاستعمالات وبه يحصل
المجهولات وانه يتركب من الحمليات والشرطيات بخلاف الاستثنائي
اذا عرفت هذا فاعلم ان القياس الاقتراني الحملي الشائع لا بد ان
يشتمل على حدود ثلثة موضوع المطلوب ومحموله والمكرر بينهما في
المقدمتين فنقول (والمكرر بين مقدمتي القياس) والمراد
بالمقدمتين القضيتان اللتان جعلتا جزئي القياس فالمكرر
بينهما سواء كان موضوعا او محمولا او مقدما او تاليا (يسمى حدا اوسط)
اما تسميته حدا فلان ما ينحل اليه المقدمة كالموضوع والمحمول يسمى
حدا لكونه طرفا للنسبة واما تسميته اوسط فلتوسطه بين طرفي
المطلوب كالمؤلف في المثال المذكور والغرض من اتيان هذا
المكرر في القياس هو اثبات محمول المطلوب على موضوعه لان
ثبوت المحمول عليه غير معلوم فبسبب هذا المكرر يحصل العلم
بثبوت محمول المطلوب على موضوعه ولهذا قيل ان الموصل الى المطلوب
هو الحد الاوسط فقط (وموضوع المطلوب) في الحملي ومقدمه



فی الشرطیة (یسمی حدا اصغر) لانه اخص فی الاغلب والا خص اقل افرادا فیکون اصغر (ومحموله) فی الحملیة وتالیه فی الشرطیة (یسمی حدا اکبر) لانه اعم فی الاغلب والاعم اکثر افرادا فیکون اکبر (والمقدمة التی فیها الاصغر تسمی الصغری) لاشتمالها علی الاصغر فتکون ذات الاصغر وقیل یجوز ان یکون من قبیل تسمیة الکل باسم الجزء (والمقدمة التی فیها الاکبر تسمی کبری) لاشتمالها علی الاکبر فتکون ذات الاکبر وتسمی الصغری والکبری بالمقدمة لتقدمهما علی القول اللازم والقول اللازم باعتبار حصوله من القیاس یسمی نتیجة وباعتبار استحصاله منه یسمی مطلوبا واقتران الصغری بالکبری فی الایجاب والسلب وفی الکلیة والجزئیة یسمی قرینة وضربا لکون الصغری مقترنة بالکبری ومضروبة فیها (وهیئة التالیف) ای الهیئة الحاصلة (من اقتران) (الصغری والکبری تسمی شکلا) تشبیها لها بالهیئة العارضة للجسم لان الشکل عندهم انما یطلق علی الهیئة الجسمیة الحاصلة من احاطة الحد الواحد ای النهایة الواحدة کما فی الکرات والحدود ای النهایات کما

والفاضل یسمی تقریبه والمطول الشارح
رشدی

والحق فیه اضیقة الموضوع والحمیة الصدر او الاغلب لانها قد تکون ان متساویین نحو کل انسان ضاحک وکل ضاحک ناطق ینتج من الشکل الاول کل انسان ناطق وهما متساویان
محی الدین

اعلم ان هذه الاسامی والاصطلاحات مخصوصة بالاقتران لکن بیان المصنف مخصوص بالاقتران الحملی فالاولی ان یقول بدل الموضوع والمحمول المحکوم علیه والمحکوم به لیتم الحملی والشرطی ویکون تعمیم بیان المصنف ایضا بان یراد من الموضوع والمحمول اعم من الحقیقی والاعتباری
قنبوی

واعلم ان هذا یختص بما یترکب من شرطیتین او من شرطیة وحملیة فلا ان یجعل المقدم من المتصلة فی حکم الموضوع من الحملیة والتالی من تلک فی حکم المحمول من هذه وکذا الحال فی التقسیم الی الاشکال
اسکیجی زاده

قال المحقق التفتازانی التحقیق ان القیاس باعتبار الایجاب مقدمتیه القرینتین وسلبهما وکلیتهما وجزئیتهما یسمی قرینة وضربا وباعتبار الهیئة الحاصلة من کیفیة وضع الحد الاوسط عند الاصغر والاکبر من جهة کونه موضوعا ومحمولا یسمی شکلا فقد یتحد الشکل مع اختلاف الضرب وقد یکون بالعکس کالموجبتین الکلیتین من الشکل الاول والرابع
شمسی

(مثال الاحاطة الحد الواحد للمقدار) (مثال الحدین)

(الحدود والثلثة) (الاربعة) (الخمسة)

فی المضلعات بالمقدار الذی هو عبارة عن الامتداد الطولی والعرضی والعمقی واما اطلاق الشکل علی الهیئة المعنویة فانما هو علی سبیل تشبیه الهیئة المعنویة بالهیئة الجسمیة فیکون من قبیل تشبیه المعقول بالمحسوس (والاشکال الاربعة لان الحد الاوسط ان کان محمولا فی الصغری وموضوعا فی الکبری فهو الشکل الاول) کقولنا کل جسم مؤلف وکل مؤلف محدث فکل جسم محدث وانما یسمی بالشکل الاول لانه بدیهی الانتاج وارد علی حسب الطبع ومقتضی العقل فان الطبیعة مجبولة علی ان ینتقل من الشیء الی الواسطة بان یتصور العقل اولا ذلک الشیء ثم یحکم علیه بالواسطة بان یحمل الواسطة علیه ثم یحکم علی الواسطة بشیء آخر بان یحمل ذلک الشیء علیها حتی یلزم من هذین الحکمین اعنی الحکم علی الشیء بالواسطة والحکم علی الواسطة بشیء آخر الحکم علی ذلک الشیء بشیء آخر فلهذا وضع هذا الشکل فی المرتبة الاولی (وان کان بالعکس) ای ان کان الحد الاوسط موضوعا فی الصغری ومحمولا فی الکبری (فهو) الشکل

(هذا بیان الاشکال الاربعة وشرائطها)


(بیان رمز فی حروف ابجد)

(وقد بین بعض الافاضل الاشکال الاربعة مجملا)




(الرابع) كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ناطق (وان كان) الحد الاوسط (موضوعا فيهما) اى فى الصغرى والكبرى (فهو الشكل) (الثالث) كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق (وان كان) الحد الاوسط (محمولا فيهما فهو) الشكل (الثانى) كقولنا كل انسان حيوان ولا شىء من الفرس بحيوان فلا شىء من الانسان بفرس وانما كان هذا الشكل ثانيا وما قبله ثالثا لان الثانى يشارك الاول فى اشرف مقدمتيه وهى الصغرى من اشتمالها على موضوع المطلوب الذى هو اشرف من المحمول لانه الذى لاجله يطلب المحمول فكانت للصغرى اشرفية بهذا الاعتبار فقدم على سائر الاشكال فكان ثانيا والثالث شارك الاول فى اخس مقدمتيه وهى الكبرى من حيث اشتمالها على محمول المطلوب الذى هو اخس الموضوع لانه انما يطلب لاجل الموضوع فيكون اخس من الموضوع بخلاف الرابع فانه لا يشركه مع الاول اصلا (فهذه هى الاشكال الاربعة المذكورة فى المنطق) الفرق بينها بحسب الماهية والشرفية

ما ذكرناه آنفا واما الفرق بحسب الانتاج فالاول ينتج المطالب الاربعة الكليتين والجزئيتين والثانى ينتج السالبتين والثالث والرابع ينتجان الجزئيتين واما بحسب الاشتراط فالاول بحسب الكيف ايجاب الصغرى وبحسب الكم كلية الكبرى والثانى بحسب الكيف اختلاف المقدمتين بالايجاب والسلب وبحسب الكم كلية احدى المقدمتين والرابع بحسب الكم والكيف اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى او اختلافهما بالايجاب والسلب مع كلية احديهما والبراهين فى المطولات ولما كانت الاشكال الاربعة غير مستوية الاقدام فى استنتاج المطالب لكونه من بعضها بالتيسير ومن بعضها بالتعسير اشار اليه بقوله (والشكل الرابع منها) اى من هذه الاشكال (بعيد عن الطبع جدا) لانه لا يستنتج منه المطلوب الا بالتعسر ولمخالفته الاول القريب من الطبع الوارد على النظم الطبيعى فى كلتا مقدمتيه ولهذا وضع فى المرتبة الرابعة حتى اسقطه بعضهم عن درجة الاعتبار فان قلت اذا كان الحد الاوسط موضوعا فى الصغرى



ومحمولا في الكبرى في الشكل الرابع يكون احد المكررين واقعا
في اول القياس والآخر في آخره فيكون طرفا المطلوب فيه واقعين
بين المكررين حال كونهما مقرونين فينبغي ان يكون انتاج الرابع
اوضح الانتاجات لان المقصود من تركيب القياس هو ايقاع
المقارنة بين طرفي المطلوب والمقارنة في الشكل الرابع
حاصلة دون الاشكال الباقية فما وجه حكمهم عليه بانه بعيد عن
الطبع قلت وجهه ان المقارنة تشبه المصادرة وايضا لما
وقع في الشكل الرابع موضوع المطلوب محمولا في الصغرى
ومحموله موضوعا في الكبرى يحتاج عند تركيب النتيجة الى ان يجعل
المحمول موضوعا والموضوع محمولا فيحتاج الى التغيير ولهذا جعل بعيدا
عن الطبع لكثرة الاعمال عند استنتاج المطلوب بخلاف الاشكال الباقية
(والذي له عقل سليم وطبع مستقيم لا يحتاج الى رد) الشكل (الثاني الى)
الشكل (الاول) في استنتاجه لانه لغاية قربه من الاول لمشاركته اياه في
صغراه التي هي اشرف المقدمتين ينقاد باستقامة الطبع للنتيجة من غير
رده الى الاول بخلاف الثالث والرابع فانهما بعيدان عن الاول لا يتقبلان الا بعد

فاذا رد الثاني الى الاول يرتد بعكس الكبرى لانه موافق للاول في صغراه
مخالف له في كبراه فاذا عكست كبراه بجعل الموضوع محمولا والمحمول موضوعا
يصير عين الاول كما في قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس
بحيوان فنقول في كبراه لا شيء من الحيوان بفرس والثالث يرتد الى الاول
بعكس الصغرى لانه موافق له في كبراه كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان
ناطق فاذا عكست صغراه قلت بعض الحيوان انسان فيصير عين
الاول والرابع يرتد الى الاول بعكس الترتيب اي بجعل الصغرى
كبرى والكبرى صغرى كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان
فاذا عكست الترتيب قلت كل ناطق انسان وكل انسان حيوان
او بعكس المقدمتين جميعا بان تقول في صغراه بعض الحيوان
انسان وفي كبراه بعض الانسان ناطق وان كان هذا غير
منتج لعدم كلية الكبرى ومثال ما ينتج منه كل حيوان انسان ولا شيء
من الناطق بحيوان فيرتد بالعكس الى قولنا بعض الانسان
حيوان ولا شيء من الحيوان بناطق فينتج بعض الانسان
ليس بناطق (وانما ينتج الشكل الثاني عند اختلاف مقدمتيه



بالايجاب والسلب) بان يكون احدهما موجبة والاخرى سالبة
لانه لو اتفقتا في الايجاب والسلب لزم الاختلاف الموجب
لعدم الانتاج فان معنى الانتاج ان يستلزم ذات القياس
النتيجة فلو انتفى هذا الشرط لصدق القياس الوارد على صورة
واحدة مع النتيجة الموجبة واخرى مع النتيجة السالبة وهو يدل على
ان النتيجة ليست لازمة لذات القياس واما اذا كانتا
موجبتين فلانه يصدق كل فرس حيوان وكل صاهل حيوان والحق
الايجاب وهو كل فرس صاهل ولو بدلنا الكبرى بقولنا وكل انسان
حيوان كان الحق السلب وهو لا شيء من الفرس بانسان واما
اذا كانتا سالبتين فلانه يصدق لا شيء من الانسان بفرس
ولا شيء من الناطق بفرس والحق الايجاب وهو كل انسان
ناطق ولو بدلنا الكبرى بقولنا لا شيء من الحمار بفرس كان الحق
السلب وهو لا شيء من الانسان بحمار ومع هذا الشرط يشترط
في هذا الشكل كلية الكبرى والا لاختلف النتيجة ايضا اما اذا كانت
موجبة جزئية فلانه يصدق قولنا لا شيء من الفرس بانسان

وبعض الحيوان انسان فكان الحق الايجاب وهو كل فرس حيوان
ولو بدلنا بقولنا بعض انسان كان الحق السلب وهو لا شيء من الفرس
بناطق واما اذا كانت سالبة جزئية فلانه يصدق قولنا كل انسان
ناطق وبعض الحيوان ليس بناطق فالحق الايجاب وهو كل انسان
حيوان ولو بدلنا الكبرى بقولنا بعض الفرس ليس بناطق كان الحق
السلب وهو لا شيء من الانسان بفرس ولم يذكر المصنف
هذا الشرط مع انه لا بد من ذكره (والشكل الاول وهو الذي جعل
معيارا) اي ميزانا (للعلوم) لانه هو الاصل من الاشكال والباقية
مرتدة اليه عند الاحتياج (فنورده ههنا) وحده مع ضروبه (ونجعل
دستورا) اي قانونا ومرجعا يكتفى به وتوطئة لتفهيم الباقي (و
يستنتج) اي يستحصل (منه المطلوب) ولما كان الشكل الاول
واردا على نظم الطبع وكان دستورا في هذا الفن والشكل الثاني
لا يحتاج من له عقل سليم وطبع مستقيم الى رده الى الاول في
الاستنتاج بخلاف الثالث والرابع اهتم المصنف بالاول و
الثاني حيث تعرض لبيان نتاجهما ولما كان الاول مستحقا

الضرب	من صغرى	وكبرى	ينتج
الضرب الاول	من صغرى موجبة كلية	وكبرى موجبة كلية	ينتج موجبة كلية
مثاله	كل جسم مؤلف	وكل مؤلف محدث	فكل جسم محدث
الضرب الثاني	من صغرى موجبة كلية	وكبرى سالبة كلية	ينتج سالبة كلية
مثاله	كل جسم مؤلف	ولا شيء من المؤلف بقديم	فلا شيء من الجسم بقديم
الضرب الثالث	من صغرى موجبة جزئية	وكبرى موجبة كلية	ينتج موجبة جزئية
مثاله	بعض الجسم مؤلف	وكل مؤلف محدث	فبعض الجسم حادث
الضرب الرابع	من صغرى موجبة جزئية	وكبرى سالبة كلية	ينتج سالبة جزئية
مثاله	بعض الجسم مؤلف	ولا شيء من المؤلف بقديم	فبعض الجسم ليس بقديم

(جدول الضروب المنتجة من الشكل الرابع على رأي المتأخرين)

الضرب	من صغرى	وكبرى	ينتج
الضرب الاول	من صغرى موجبة كلية	وكبرى موجبة كلية	ينتج موجبة جزئية
مثاله	كل انسان حيوان	وكل ناطق انسان	فبعض حيوان ناطق
الضرب الثاني	من صغرى موجبة كلية	وكبرى موجبة جزئية	ينتج موجبة جزئية
مثاله	كل انسان حيوان	وبعض الناطق انسان	فبعض حيوان ناطق
الضرب الثالث	من صغرى موجبة كلية	وكبرى سالبة كلية	ينتج سالبة كلية
مثاله	كل انسان حيوان	ولا شيء من الحجر بانسان	فلا شيء من الحيوان بحجر
الضرب الرابع	من صغرى موجبة كلية	وكبرى سالبة جزئية	ينتج سالبة جزئية
مثاله	كل انسان حيوان	وبعض الحجر ليس بانسان	فبعض الحيوان ليس بحجر
الضرب الخامس	من صغرى سالبة كلية	وكبرى موجبة كلية	ينتج سالبة كلية
مثاله	لا شيء من الانسان بحجر	وكل ناطق انسان	فلا شيء من الحجر بناطق
الضرب السادس	من صغرى سالبة كلية	وكبرى موجبة جزئية	ينتج سالبة جزئية
مثاله	لا شيء من الانسان بحجر	وبعض الناطق انسان	فبعض الحجر ليس بناطق
الضرب السابع	من صغرى موجبة جزئية	وكبرى سالبة كلية	ينتج سالبة جزئية
مثاله	بعض الحيوان انسان	ولا شيء من الحجر بحيوان	فبعض الانسان ليس بحجر
الضرب الثامن	من صغرى سالبة جزئية	وكبرى موجبة كلية	ينتج سالبة جزئية
مثاله	بعض الحيوان ليس بحجر	وكل ناطق انسان	فبعض الحجر ليس بناطق

لمزيد الاهتمام بالتصدي لبيان ضروبه ايضا فقال (وضروبه
المنتجة اربعة) والقياس العقلي يقتضي ستة عشر ضربا وهذا بناء على
انه لا عبرة للشخصية والطبيعية في الانتاج والا فالقياس يقتضي
اربعة وستين ضربا وعلى ان الشخصية في قوة الجزئية او الكلية
والطبيعية ساقطة عن درجة الاعتبار وان المهملة في قوة الجزئية
فتكون القضية المعتبرة منها هي المحصورة والمحصورات اربع
الموجبة الكلية والسالبة الكلية والموجبة الجزئية والسالبة الجزئية
وهي كلها معتبرة في الصغرى والكبرى فاذا قرنت احدى الصغريات
الاربع باحدى الكبريات الاربع يحصل ستة عشر ضربا وذلك لانه
ان كانت الصغرى موجبة كلية فالكبرى اما موجبة كلية او سالبة كلية
او موجبة جزئية او سالبة جزئية وان كانت الصغرى سالبة كلية
فالكبرى اما موجبة كلية او سالبة كلية او موجبة جزئية او سالبة جزئية
وان كانت موجبة جزئية فالكبرى اما موجبة كلية او سالبة كلية او موجبة
جزئية او سالبة جزئية وان كانت سالبة جزئية فالكبرى كذلك ولما اشترط
فيه ايجاب الصغرى بناء على انها لو كانت سالبة لم يندرج الاصغر تحت الاوسط

فلم يتعد الحكم من الاوسط الى الاصغر لان الحكم في الكبرى على ما ثبت له
الاوسط والاصغر ليس مما ثبت له الاوسط فلا يلزم من الحكم على الاوسط
الحكم على الاصغر سقط ثمانية اضرب وهي الصغرى السالبة الكلية مع
الكبريات الاربع والصغرى السالبة الجزئية مع الكبريات الاربع
وكذلك لما اشترط فيه كلية الكبرى بناء على انها لو كانت جزئية
لم يندرج الاصغر تحت الاوسط لان الحكم في الكبرى على بعض الاوسط
ويجوز ان يكون الاصغر غير ذلك البعض فالحكم على بعض الاوسط
لا يتعدى الى الاصغر سقط اربعة اخرى وهي الصغرى الموجبة الكلية
مع الموجبة الجزئية او السالبة الجزئية كبرى والصغرى الموجبة الجزئية
مع الموجبة الجزئية او السالبة الجزئية كبرى فبقي بعد الاسقاط اربعة
اضرب الضرب (الاول) من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية
(كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث) (الضرب
الثاني) من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية
(كقولنا كل جسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فلا شيء
من الجسم بقديم) الضرب (الثالث) من موجبة جزئية صغرى

لكنها تقتصر غالبا في باب التصديقات ايضا الا
استطرادا فالحق ما قاله المحقق الطوسي في شرح الاشارات
من ان المعتبر في العلوم من الكلية سوى المنطق
على ما قاله حسام الدين هو المحصورات الاربع فالطبيعية
والشخصية لا تعتبران في العلوم وقد ترك بسط وتحقيق
ذلك المصنف الكلام في هذا المقام ليعلم ان الفرق
بين الطبيعية والشخصية في الاستعمال في العلوم وعدمه
خال عن التحقيق والله الموفق على تحقيق المرام قره خليل

منه
ويتحقق كل منهما اختلاف النتيجة كقولنا لا شيء من الا
نسان بفرس وكل فرس حيوان والصادق الايجاب
او كل فرس صهال والصادق السلب وكذا قولنا
كل انسان حيوان وبعض الحيوان ناطق او فرس
فالصادق الايجاب او السلب [illegible]

منه
اي يصدق القياس تارة مع ان الحق الايجاب وتارة
مع ان الحق السلب كقولنا لا شيء من الانسان بحجر
وكل حجر جسم والحق كل انسان جسم واذا بدلت
الكبرى بقولنا كل حجر جماد كان الحق لا شيء
من الانسان بجماد [illegible]

منه
كما في قولنا كل حجر جماد وبعض الجماد شجر ينتج بعض
بعض الحجر شجر فلا يصدق وايضا جاز صدق القياس
تارة مع ان الحق الايجاب وتارة مع ان الحق السلب
كقولنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان ناطق والحق
كل انسان ناطق واذا ابدلت الكبرى بقولنا بعض الحيوان
فرس كان الحق لا شيء من الانسان بفرس
منه

منه
كما اذا قلنا بعض الحيوان انسان [illegible]
كل انسان حيوان فلا ينتج [illegible]
[illegible]

منه
[illegible]



وموجبة كلية كبرى ينتج موجبة جزئية (كقولنا بعض الجسم مؤلف
وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث) والضرب (الرابع) من
موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية (كقولنا
الجسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم)
وترتيب هذه الضروب باعتبار النتيجة فالضرب الاول ينتج اشرف
المحصورات وهو الموجبة الكلية لاشتمالها على الشرفين الايجاب
والكلية والثاني ينتج السالبة الكلية وهي اشرف من الموجبة الجزئية
لان الكلي اشرف من الجزئي لكونه شاملا ومضبوطا ونافعا في
العلوم والثالث ينتج الموجبة الجزئية وهي اشرف من السالبة لان
فيه شرفا واحدا وهو الايجاب وليس في منتجة الرابع شرف فيه ولهذا
وضع في المرتبة الرابعة فعلم من هذا ان الشكل الاول ينتج المطالب
الاربعة الموجبتين والسالبتين كما مر والضروب المنتجة للشكل الثاني
اربعة ايضا وللشكل الثالث ستة وللشكل الرابع ثمانية عند
المتاخرين وخمسة عند المتقدمين وتفصيل ذلك وامثلته واقامة
البرهان عليه يطلب من المطولات واعلم ان النتيجة تتبع اخس


جدول الضروب الاربعة المنتجة للشكل الثاني بامثلتها

[illegible]	كل انسان حيوان	ولا شيء من الحجر بحيوان	فلا شيء من الحجر بانسان
الضرب الاول	من صغرى موجبة كلية	وكبرى سالبة كلية	ينتج سالبة كلية
[illegible]	لا شيء من الحجر بحيوان	وكل انسان حيوان	فلا شيء من الحجر بانسان
الضرب الثاني	من صغرى سالبة كلية	وكبرى موجبة كلية	ينتج سالبة كلية
[illegible]	بعض الحيوان انسان	ولا شيء من الحمار بانسان	فبعض الحيوان ليس بحمار
الضرب الثالث	من صغرى موجبة جزئية	وكبرى سالبة كلية	ينتج سالبة جزئية
[illegible]	بعض الحيوان ليس بانسان	وكل ناطق انسان	فبعض الحيوان ليس بناطق
الضرب الرابع مركب	من صغرى سالبة جزئية	وكبرى سالبة كلية	ينتج سالبة جزئية

الضروب الستة المنتجة للشكل الثالث


[illegible]	كل انسان حيوان	وكل انسان ناطق	فبعض الحيوان ناطق
الضرب الاول	من صغرى موجبة كلية	وكبرى موجبة كلية	ينتج موجبة جزئية
ونحوه كالاول	كل انسان حيوان	ولا شيء من الانسان بحجر	فبعض الحيوان ليس بحجر
الضرب الثاني	من صغرى موجبة كلية	وكبرى سالبة كلية	ينتج سالبة جزئية
ونحوه كالاول ايضا	بعض الانسان حيوان	وكل انسان [illegible]	فبعض الحيوان [illegible]
الضرب الثالث	من صغرى موجبة جزئية	وكبرى موجبة كلية	ينتج موجبة جزئية
ونحوه كالاول ايضا	بعض الانسان حيوان	ولا شيء من الانسان بحجر	فبعض الحيوان ليس بحجر
الضرب الرابع	من صغرى موجبة جزئية	وكبرى سالبة كلية	ينتج سالبة جزئية
[illegible]	كل انسان حيوان	وبعض الانسان كاتب	فبعض الحيوان كاتب
الضرب الخامس	من صغرى موجبة كلية	وكبرى موجبة جزئية	ينتج موجبة جزئية
ونحوه كالاول	كل انسان حيوان	وبعض الانسان ليس بكاتب	فبعض الحيوان ليس بكاتب
الضرب السادس	من صغرى موجبة كلية	وكبرى سالبة جزئية	ينتج سالبة جزئية

اخس المقدمتين مثلا اذا كان القياس مركبا من موجبة وسالبة ينتج سالبة
واذا كان مركبا من كلية وجزئية ينتج جزئية ولما قسم القياس من قبل الى
الاقتراني والاستثنائي اراد ان يبين ان كل واحد منهما على اي شيء يتركب
فقال (و) القياس (الاقتراني) بحسب التركيب ستة اقسام لانه (اما
مركب من) مقدمتين (حمليتين) ويسمى هذا اقترانا حمليا
(كما مر) في قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث (واما مركب (من
مقدمتين شرطيتين) متصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج) من
اقتران هاتين المقدمتين (ان كانت الشمس طالعة فالارض
مضيئة) والمراد من المتصلتين لزوميتان لا اتفاقيتان لانه لا فائدة
في انتاج الاشكال المركبة من الاتفاقيات لان العلم بالقياس في المركبة
منهما موقوف على العلم بوجود الاصغر والاكبر في نفس الامر فيكون
معلوما بالاجتماع من غير التفات الى الاوسط فلا يكون الى الاوسط
محتاجا اليه (واما) مركب (من) مقدمتين شرطيتين (منفصلتين
كقولنا كل عدد فهو اما زوج او فرد وكل زوج فاما زوج الزوج او زوج الفرد



نتیجه) من هاتین المقدمتین (کل عدد فهو اما فرد او زوج الزوج
او زوج الفرد) لان الصادق من المنفصلة الاولی ان کانت
الفردیة فهی احد اقسام النتیجة وان کانت الزوجیة وهی منحصرة فی
قسمین کان الصادق احد قسمیها المذکورین فی النتیجة ایضا
فهذه المرکبة من الاقسام الثلثة قطعا اعلم ان العدد اما ان
یکون منقسما الی المتساویین اولا فان کان منقسما الی المتساویین
فهو الزوج کالاثنین مثلا وان لم ینقسم الی المتساویین بان لا
ینقسم اصلا کالواحد او ینقسم الی غیر المتساویین کالثلثة فهو الفرد
ثم الزوج ان انقسم الی ما ینقسم الی المتساویین فهو زوج الزوج
کالاربعة والا فهو زوج الفرد کالستة (واما) مرکب (من) مقدمة
(حملیة و) مقدمة (متصلة) سواء کانت المتصلة صغری والحملیة
کبری (کقولنا کلما کان هذا الشیء انسانا فهو حیوان وکل حیوان
جسم ینتج) من هاتین المقدمتین (کلما کان هذا الشیء
انسانا فهو جسم) او کانت الحملیة صغری والمتصلة کبری کقولنا
کل انسان جسم وکلما کان هذا الجسم ماشیا فهو حیوان ینتج من

من الشکل الاول کل انسان حیوان (واما) مرکب (من) مقدمة
(حملیة و) مقدمة (منفصلة) سواء کانت المنفصلة صغری والحملیة
کبری (کقولنا کل عدد اما زوج واما فرد وکل زوج فهو منقسم بمتساویین
ینتج) من هاتین المقدمتین (کل عدد فهو اما فرد او منقسم بمتساویین)
او کانت الحملیة صغری والمنفصلة کبری کقولنا کل انسان حیوان
وکل حیوان اما ابیض واما اسود ینتج کل انسان اما ابیض واما اسود
(واما) مرکب (من) مقدمة (متصلة و) مقدمة (منفصلة) سواء
کانت المتصلة صغری والمنفصلة کبری (کقولنا کلما کان هذا
انسانا فهو حیوان وکل حیوان اما ابیض واما اسود ینتج) من هاتین
المقدمتین (کلما کان هذا انسانا فهو اما ابیض او اسود) او کانت
المنفصلة صغری والمتصلة کبری کقولنا کل انسان اما ابیض و
اما اسود وکلما کان هذا ابیض او اسود فهو حیوان ینتج کلما کان
هذا انسانا فهو حیوان اعلم ان الاشکال الاربعة تنعقد فی کل واحد
من اقسام الشرطیة ویکون شرائطه وحال نتائجه فی الکمیة و
الکیفیة کما فی الحملیات من غیر فرق لکن المصنف لم یذکر ههنا




عبر الشكل الاول فان اردت الاستقصاء فيها فارجع الى المطولات
ولما فرغ من بيان الاقتراني شرع في بيان الاستثنائي فقال
(واما القياس الاستثنائي) فهو مركب دائما من مقدمتين احديهما
شرطية والاخرى استثنائية اعني وضع احد جزئي الشرطية
اي ايجابا او رفعه اي سلبه ليلزم وضع جزئها الآخر او رفعه فاقسامه
بحسب التركيب ستة عشر وذلك لان الشرطية الموضوعة فيه
لا تخلو من ان تكون متصلة او منفصلة حقيقية او مانعة الجمع او مانعة
الخلو فشرط انتاجه امور ثلثة احدها كون الشرطية موجبة وثانيها
كونها لزومية اذا كانت متصلة وعنادية اذا كانت منفصلة
وثالثها احد الامرين اما كلية الشرطية او كلية الاستثنائية اذا عرفت
هذا (فالشرطية الموضوعة فيه) اي في القياس الاستثنائي (اذا كانت
متصلة) موجبة لزومية كلية الشرطية او الاستثنائية فالاستثناء
فيها يتصور على اربعة اوجه لانه اما ان يكون بعين المقدم او بنقيضه
او بعين التالي او بنقيضه فالاول والرابع منتجان والثاني والثالث
عقيمان اشار الى المنتجين بقوله (واستثناء عين المقدم ينتج

عين التالي) لان المقدم ملزوم والتالي لازم له ووجود الملزوم يستلزم
وجود اللازم والا لزم انفكاك اللازم عن الملزوم فيبطل الملازمة (كقولنا
ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان) فلا ينتج
استثناء عين التالي عين المقدم لان وجود اللازم لا يستلزم وجود
الملزوم لجواز ان يكون اللازم اعم ووجود الاعم لا يستلزم وجود الاخص
(واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم) لان انتفاء اللازم
يستلزم انتفاء الملزوم والا لزم وجود الملزوم بدون اللازم فيبطل
الملازمة ايضا (كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه ليس
بحيوان فلا يكون انسانا) فلا ينتج استثناء نقيض المقدم نقيض
التالي لانه لا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم لجواز كون الملزوم
اخص من اللازم وانتفاء الاخص لا يستلزم انتفاء الاعم
فان قلت عدم الانتاج فيما اذا كانت الملازمة عامة اما اذا كانت
مساوية فالانتاج ضروري كما في قولنا كلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود لكن النهار موجود ينتج ان الشمس طالعة ولو قلنا
لكن الشمس ليست بطالعة ينتج ان النهار ليس بموجود قلت




الانتاج ههنا بخصوص المادة لا لذات المقدمات والمراد بالانتاج ههنا ما يكون لذات المقدمات (وان كانت) اى الشرطية الموضوعة في القياس الاستثنائي (منفصلة) لزم ان تكون موجبة عنادية سواء كانت حقيقية او مانعة الخلو او مانعة الجمع فان كانت حقيقية فالاستثناء فيها يتصور على اربعة اوجه كلها منتجة اثنان باعتبار الوضع لان وضع كل من الجزئين ينتج رفع الآخر ورفع كل منهما ينتج وضع الآخر اشار اليه بقوله (فاستثناء عين احد الجزئين) مقدما كان او تاليا (ينتج نقيض الآخر) لان وجود وصدق المعاندين يستلزم عدم الآخر لامتناع الجمع بينهما كقولنا العدد اما زوج او فرد ولكنه زوج ينتج انه ليس بفرد ولكنه فرد ينتج انه ليس بزوج (واستثناء نقيض احدهما) اى احد الجزئين (ينتج عين الآخر) لامتناع الخلو عنهما كقولنا العدد اما زوج او فرد ولكنه ليس بزوج ينتج انه فرد ولكنه ليس بفرد ينتج انه فرد ولكنه ليس بفرد ينتج انه زوج وان كانت مانعة الجمع وهي المركبة من قضيتين كل منهما اخص من نقيض الآخر فالاستثناء فيها يتصور ايضا على اربعة اوجه اثنان منتجان

وهما عين احد الجزئين ينتج نقيض الآخر لامتناع اجتماعهما في الصدق كقولنا هذا الشيء اما شجر او حجر لكنه شجر فهو لا حجر واثنان عقيمان وهما استثناء نقيض احد الجزئين لا ينتج عين الآخر لجواز الخلو عنهما كقولنا هذا الشيء اما شجر او حجر ولكنه لا حجر لا ينتج انه شجر وان كانت مانعة الخلو وهي المركبة من القضيتين كل منهما اعم من نقيض الآخر فالاستثناء فيها ايضا يتصور على اربعة اوجه اثنان منتجان وهما استثناء نقيض احد الجزئين ينتج عين الآخر لامتناع الخلو بينهما كقولنا هذا الشيء اما لا شجر او لا حجر لكنه شجر ينتج انه لا حجر او لكنه حجر ينتج انه لا شجر واثنان عقيمان وهما استثناء عين احد الجزئين لا ينتج نقيض الآخر لجواز الجمع بينهما كقولنا هذا الشيء اما لا شجر او لا حجر لكنه لا شجر لا ينتج انه حجر او لكنه لا حجر لا ينتج انه شجر فصار مجموع المنتجات في القياس الاستثنائي عشرة والعقيمات ستة ولما فرغ من بيان القياس باعتبار الصورة شرع في بيان اقسامه بحسب المادة لان المنطقي كما يبحث عن الصورة يبحث عن المادة والقياس بحسب المادة خمسة اقسام ويسمى الصناعات الخمس ووجه الضبط انه ان تركب من المقدمات



اليقينية يسمى برهانا وان تركب من المظنونات والمقبولات
يسمى خطابة وان تركب من المشهورات يسمى جدلا وان تركب
من المخيلات يسمى شعرا وان تركب من الشبيهة باليقينيات
او الظنيات يسمى مغالطة ولما كان البرهان مركبا من اليقينيات
قدمه على ما لا يكون مركبا منها فقال (البرهان) اي من جملة
الصناعات الخمس البرهان (وهو قياس مؤلف من مقدمات
يقينية لانتاج اليقين) قوله قياس جنس يشمل الاقيسة الخمسة
وقوله مؤلف انما ذكر ليتعلق به قوله من مقدمات وهو انما ذكر ليوصف
به قوله يقينية وهو يخرج غير البرهان وقوله لانتاج اليقين ليس للاحتراز
بل لتكميل اجزاء الحد لانه علة غائية لو ذكره ليشمل التعريف على العلل
الاربع لان من لطائف التعريف ان يشتمل على العلل الاربع و
هي المادية والصورية والفاعلية والغائية فالمؤلف اشارة الى
الصورية بالمطابقة فان صورة البرهان هي الهيئة الاجتماعية
للمقدمات والى الفاعلية بالالتزام اذ لا بد لكل تاليف من مؤلف
وهو القوة العاقلة ههنا والمقدمات اشارة الى المادية ولانتاج

ولانتاج اليقين اشارة الى العلة الغائية لان المقصود من البرهان
انتاج المطلوب اليقيني واليقين هو اعتقاد الشيء بانه لا يمكن ان يكون
الا كذا اعتقادا مطابقا للواقع غير ممكن الزوال فان اعتقاد المعتقد
بكون الشيء كذا اما ان يكون مع احتمال النقيض اولا فان كان الاول
فلا يخلو اما ان يكون طرفاه متساويين او يكون احدهما راجحا على الآخر
فان كان الاول فهو الشك وان كان الثاني فالراجح هو الظن والمرجوح
هو الوهم وان كان الثاني وهو ما يكون بلا احتمال النقيض فلا يخلو
اما ان يكون مطابقا لنفس الامر اولا والثاني هو الجهل المركب
والاول فلا يخلو اما ان يكون ممكن الزوال اولا فالاول هو التقليد
والثاني هو اليقين فالقيد الاول في تعريف اليقين اعني اعتقاد
الشيء جنس شامل للاقسام الستة اعني الشك والظن والوهم والجهل
والتقليد واليقين قوله لا يمكن ان يكون الا كذا يخرج الشك والظن
والوهم وقوله مطابقا للواقع يخرج الجهل وقوله غير ممكن الزوال
يخرج التقليد ثم اعلم ان البرهان قسمان احدهما لمي وهو ما كان
الحد الاوسط فيه علة لنسبة الاكبر الى الاصغر في الذهن


والخارج كقولنا زيد متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم فزيد
محموم فتعفن الاخلاط علة لثبوت الحمى لزيد في الذهن والخارج
وانما سمى لِمّياً لافادته اللمية اى العلية اذ في السؤال بلم كان كذا
يجاب بها فهو منسوب للم وثانيهما انّى وهو ما كان الحد الاوسط فيه غير
علة للنسبة المذكورة في الذهن لا في الخارج كقولنا زيد محموم و
كل محموم متعفن الاخلاط فزيد متعفن الاخلاط فالحمى علة لثبوت تعفن
الاخلاط لزيد في الذهن لا في الخارج بل الامر بالعكس في الخارج اذ
التعفن علة للحمى وانما سمى انّياً لاقتصاره على انية الحكم اى ثبوت
ان الامر كذا فهو منسوب لانّ ولما كانت المقدمات اليقينية المذ
كورة في تعريف البرهان اعم من الضرورية وهي التي لا يحتاج في
حصولها الى نظر وفكر والنظرية وهي التي يحتاج في حصولها اليهما
اراد ان يبين الضروريات منها فقال (واليقينيات) اى المقدمات
اليقينية الضرورية (ستة اقسام) اى منحصرة فيها لان الحاكم
بصدق النسبة اما العقل او الحس او كلاهما معاً لان المدرك
منحصر فيها فان كان العقل فهو اما ان يحكم بمجرد تصور طرفيه بلا

بلا توقف على وسط حاضر في الذهن فهو الاوليات وان توقف عليه
فهي القضايا قياساتها معها وان كان الحس فهو المشاهدات وان
كان كلاهما معاً فهو على ثلثة اقسام لان الحس الذي يكون مع العقل
اما ان يكون حس السمع او غيره فان كان حس السمع فهو المتواترات
وان كان غيره فاما ان يحتاج العقل في الجزم الى تكرار المشاهدة او لا
يحتاج فان احتاج فهي المجربات وان لم يحتج فهي الحدسيات والى ما ذكر
اشار المصنف بقوله احدها (اوليات كقولنا الواحد نصف الاثنين
والكل اعظم من الجزء) والسواد والبياض لا يجتمعان فان العقل في
هذه الاحكام يحكم بمجرد تصور الطرفين (و) ثانيها (مشاهدات)
وتسمى حسيات (كقولنا الشمس مشرقة) في المدرك بالبصر
(والنار محرقة) في المدرك باللمس فالعقل في هذين الحكمين يحتاج
الى المشاهدة بالحس هذا اذا كان الحس من الحواس الظاهرة
وان كان من الحواس الباطنة تسمى وجدانيات كقولنا
ان لنا جوعاً وعطشاً (و) ثالثها (مجربات كقولنا شرب السقمونيا
يسهل الصفراء) فان العقل في هذا الحكم يحتاج الى تكرار المشاهدات


(د) رابعها (حدسيات كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس)
لاختلاف تشكلات نوره بحسب قربه وبعده عن الشمس واكتسابه على
حيلولة الارض بينهما فالعقل يحكم فيه بمجرد الحدس المفيد للعلم وهو
سرعة انتقال الذهن من المبادي الى المطالب والفرق بينه و
بين الفكر ان الفكر لا بد فيه من الحركتين حركة لتحصيل المبادي
وهي حركة من المطالب الى المبادي وحركة لتحصيل الصورة وهي
حركة من المبادي الى المطالب بخلاف الحدس فانه لا حركة فيه اصلا
لا يقال الانتقال في الحدس حركة فكيف لا حركة فيه لانا نقول الا
نتقال فيه دفعي ولا شيء من الحركة بدفعي لوجوب كون الحركة تدريجية
او الحركة هو الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج ولهذا
قد يكون اختلاف الناس في الفكر بالسرعة والبطوء اما في الحدس
فليس الا بالقلة والكثرة واعلم ان المجربات والحدسيات لا تصلح ان
تكونا حجة على الغير لجواز ان لا يحصل لذلك الغير الحدس او التجربة المفيدان
للعلم والفرق بينهما ان الحدسيات واقعة بغير اختيار بخلاف المجربات
(د) خامسها (متواترات كقولنا محمد عليه السلام ادعى النبوة واظهر المعجزة)

فان العقل يحكم بذلك بواسطة السماع من الجمع الذي
استحال تواطئهم على الكذب والضابطة في حصول التواتر
هي حصول العلم اليقين للسامع من خبر المخبرين ولا يعتبر فيه عدد
معين مثل عشرين وثلثين وسبعين وغيرها (د) سادسها
(قضايا قياساتها معها كقولنا الاربعة زوج) فالعقل يحكم
بزوجية الاربعة (بسبب وسط حاضر) مرتب (في الذهن
وهو الانقسام بمتساويين) والمراد بالوسط هو الحد الاوسط
المقارن بقولنا لانه كقولنا بعد الاربعة زوج لانها منقسمة
بمتساويين وكل منقسم بمتساويين زوج فهذا الوسط
متصور في الذهن عند تصور الاربعة زوج ولما فرغ عن
القياس البرهاني ومقدماته اليقينية شرع في اليقينيات
فقال (والجدل) اي من جملة الصناعات الخمس
الجدل (وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة)
والمراد من المقدمات المشهورة هي القضايا التي يحكم العقل
بها بواسطة اعتراف عموم الناس بها اما لمصلحة عامة كقولنا



العدل حسن والظلم قبيح وأما الرقة في طبائعهم كقولنا مواساة الفقراء محمودة وإكرام الضعفاء واجب لقوله عليه السلام اكرموا الضعفاء ولو كان كافرا أو بحمية مثل قولنا كشف العورة مذموم في المحافل ومحافظة أهل البيت لازم أو لعادة كقبح ذبح الحيوان عند أهل الهند وعدم قبحه عند غيرهم والمقدمات المشهورة قد تبلغ في الشهرة مرتبة الأوليات والفرق بينهما أن في الأوليات يكفي تصور الطرفين بحكم العقل بخلاف المشهورات فإنها تحتاج إلى شيء من هذه المذكورات وأيضا أن المشهورات قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة بخلاف الأوليات فإنها لا تكون إلا صادقة والغرض من ترتيب الجدل إلزام الخصم وإقناع من هو قاصر عن إدراك مقدمات البرهان (والخطابة) أي من جملة الصناعات الخمس الخطابة (وهي قياس مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص معتقد) فيه إما لأمر سماوي كالمعجزات الأنبياء وكرامات الأولياء وإما لاختصاصه بمزيد عقله كالعلماء أو بمزيد دينه كالصلحاء (أو) قياس مؤلف من مقدمات

(مظنونة) وهي القضايا التي يحكم بها العقل حكما راجحا مع تجويز نقيضه تجويزا مرجوحا كقولنا هذا الحائط ينتشر منه التراب فينهدم وقولنا فلان يطوف بالليل فهو سارق والغرض من الخطابة ترغيب الناس في فعل الخير وتنفيرهم عن فعل الشر كما يفعله الخطباء والوعاظ (والشعر) أي من جملة الصناعات الخمس الشعر (وهو قياس مؤلف من مقدمات تنبسط منها النفس أو تنقبض) ومثل هذه المقدمات تسمى مخيلات وهي القضايا التي يتخيل بها فينبسط النفس منها انقباضا وانبساطا كما لو قيل إن الخمر ياقوتة سيالة تنبسط بها النفس وترغب في شربها وكما لو قيل العسل مرة مهوعة فالنفس تنقبض منه وتنفر والغرض من الشعر انفعال النفس بالترغيب والترهيب ليصير مبدأ فعل أو ترك أو رضا أو سخط وتهذا يفيد في بعض الحروب وعند الاستماحة والاستعطاف ولا يفيد غيره فإن الناس أطوع للتخييل منهم للتصديق لكونه أعذب والذي قال العلامة الرازي ويزيد في انفعال النفس أن يكون الشعر على وزن أو يقرأ بصوت



طلبت فان قيل قد علم منه ان الشعر لا يطلب به التصديق بل
يطلب به التخييل فلا يكون قياسا قلنا ان التخييل لما جرى مجرى
التصديق من جهة تاثيره في النفس قبضا وبسطا عد من الاقيسة
(والمغالطة) اى من جملة الصناعات الخمس المغالطة (وهى
قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق) ولم تكن حقا
وتسمى سفسطة (او شبيهة (بالمشهورة) ولم تكن مشهورة
وتسمى مشاغبة (او من مقدمات وهمية كاذبة) وهى القضايا الكاذبة
التى يحكم بها الوهم الانسانى فى امور غير محسوسة فانه لو حكم فى الامور
المحسوسة لم تكن كاذبة كالحكم بحسن الحسناء وقبح الشوهاء اما لو حكم
فى المعقولات الصرفة فانه يكون هذا الحكم كاذبا قطعا وذلك
لان الوهم قوة جسمانية للانسان يدرك بها المعانى الجزئية
المنتزعة من المحسوسات فتلك القوة تابعة للحس الذى لا يدرك
به الا المحسوسات فمتى لو حكم الوهم فى المحسوسات يصدق هذا الحكم
والعقل يصدقه فيه ومتى لو حكم فى المعقولات تكذب هذا الحكم لعدم ادراكه
فى الامور المعقولة ويدل على ذلك ان الوهم يوافق العقل فى المقدمات البينة

الانتاج مثل قولنا الميت جماد وكل جماد يخاف مع انه يخالف العقل فى النتيجة بحكم
بالخوف عن الموتى اذا عرفت هذا فاعلم ان المغالطة تنحصر فى قسمين القسم
الاول هو المركب من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق او بالمشهورة والقسم الثانى وهو
المركب من مقدمات وهمية كاذبة ومن ثم تعريفها قياس فاسد لا يفيد يقينا ولا ظنا بل يخرج
الشك والشبهة الكاذبة وفساده قد يكون من جهة الصورة وقد يكون من جهة
المادة اما فساده من جهة الصورة فانه يكون بانتفاء شرط انتاجه لكون الصغرى
فى الشكل الاول سالبة والكبرى جزئية واما فساده من جهة المادة فبان يجعل
المطلوب مقدمة القياس كما يقال كل انسان بشر وكل بشر ناطق ينتج كل انسان
ناطق وسبب الغلط فيه ما فيه من المصادرة على المطلوب لما مر فى تعريف القياس
ان النتيجة يجب ان تكون قولا آخر وهى هنا ليست كذلك بل هى عين احدى
المقدمتين لمرادفة الانسان للبشر او بان يستعمل المقدمات الكاذبة على
انها صادقة بواسطة مشابهتها اياها اما من جهة الصورة كما فى قولنا
لصورة الفرس المنقوش على الجدار انها فرس وكل فرس صهال ينتج ان
تلك الصورة صهالة او من المعنى وذلك قد يكون بوضع القضية الطبيعية
مقام الكلية كقولنا الانسان كلمة والكلمة اما اسم او فعل او حرف ينتج ان الانسان

اما اسم او فعل او حرف وهو انقسام الشيء الى نفسه والى غيره وقد يكون لعدم رعاية وجود الموضوع في الموجبة كقولنا كل انسان وفرس فهو انسان وكل انسان وفرس فهو فرس ينتج من الشكل الثالث ان بعض الانسان فرس ووجه الغلط فيه ان موضوع الصغرى والكبرى غير موجود اذ لا شيء من الموجودات يصدق عليه انه انسان وفرس معا والغرض من ايراد المغالطة تغليط الخصم ودفعه والفائدة العظيمة فيها معرفتها للاحتراز عنها (والعمدة) اي ما يعتمد عليه من هذه الصناعات الخمس (هو البرهان لا غير) قيل في قوله تعالى ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن الآية ان الحكمة اشارة الى البرهان والموعظة الحسنة الى الخطابة وجادلهم الى الجدل فيكون كل من هذه الثلثة معتمدا عليه في الدعوة الى سبيل الحق لكن بالنسبة الى نفس المستدل العمدة هو البرهان فقط اذ به يتوصل الى تحقيق الحقائق وتدقيق الدقائق وبه يتوصل الى ادراك الصور القدسية والاحكام النبوية ولهذا اخص المصنف العمدة بالبرهان فقط (وليكن هذا آخر الرسالة) الاثيرية في المنطق تمت بعون الله وتوفيقه تعالى *

فارجع البها

والمراد بسبيل الرب دين الاسلام والحكمة المقالة المحكمة وهو الدليل الموضح للحق المزيل للشبهة

والموعظة الحسنة الخطابات المقنعة والعبر النافعة والاولى لدعوة خواص الامة الطالبين للحقائق والثانية لدعوة عوامهم

وجادلهم اي وجادل معانديهم بالتي هي احسن بالطريقة التي هي احسن طرق المجادلة من الرفق واللين وايثار الوجه الايسر والمقدمات التي هي اشهر فان ذلك اشهد وانفع في تسكين لهبهم وتبيين شغبهم

اي انما عليك البلاغ والدعوة واما حصول الهداية والضلال والمجازات عليهما فلا عليك بل الله اعلم بالضالين والمهتدين

وفي الآية دليل على كون النبي صلى الله عليه وسلم مجيبا بالارائة وليس مكلفا بالهداية بمعنى الوصول الى الحق اذ الهداية بهذا المعنى مخصوص بارادة الله تعالى ومشيته

اي لا غير البرهان حذف المضاف اليه للاخير وبني على الضم اجراء له مجرى الظروف المقطوعة

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام افضل المتاخرين قدوة الحكماء الراسخين اثير الدين الابهري طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه نحمد الله على توفيقه ونسئله هداية طريقه ونصلي على محمد وعترته اجمعين اما بعد فهذه رسالة في المنطق اوردنا فيها ما يجب استحضاره لمن يبتدي في شيء من العلوم مستعينا بالله انه مفيض الخير والجود ايساغوجي اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة وعلى جزئه بالتضمن ان كان له جزء وعلى ما يلازمه في الذهن بالالتزام كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى احدهما بالتضمن وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام ثم اللفظ اما مفرد وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء المعنى كالانسان واما مؤلف وهو الذي لا يكون كذلك كرامي الحجارة والمفرد اما كلي وهو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة بين كثيرين كالانسان واما جزئي وهو الذي يمنع نفس تصور مفهومه عن ذلك كزيد والكلي اما ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس واما عرضي وهو الذي يخالفه كالضاحك بالنسبة الى الانسان والذاتي اما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس وهو الجنس ويرسم بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو واما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو وهو النوع ويرسم بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو واما غير مقول في جواب ما هو بل مقول في جواب اي شيء هو في ذاته وهو الذي يميز الشيء عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان وهو الفصل ويرسم بانه كلي يقال على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته واما العرضي فاما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية وهو العرض اللازم او لا يمتنع وهو العرض المفارق وكل واحد منهما اما ان يختص بحقيقة واحدة وهو الخاصة كالضاحك بالقوة وبالفعل بالنسبة الى الانسان وترسم بانها كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا واما ان يعم حقائق فوق واحدة وهو العرض العام كالمتنفس بالقوة وبالفعل للانسان وغيره من الحيوانات ويرسم بانه كلي يقال على ما تحت حقائق مختلفة قولا عرضيا القول الشارح المعرف قول دال على ماهية الشيء وهو الذي يتركب من جنس الشيء وفصله القريبين كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان وهو الحد التام والحد الناقص وهو الذي يتركب من جنس بعيد الشيء وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان والرسم الناقص وهو الذي يتركب من عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الانسان انه ماش على قدميه عريض الاظفار بادي البشرة مستقيم القامة ضحاك

بالطبع القضايا القضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه وهي اما حملية كقولنا زيد كاتب واما شرطية متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما شرطية منفصلة كقولنا العدد اما زوج او فرد والجزء الاول من الحملية يسمى موضوعا والثاني محمولا والجزء الاول من الشرطية يسمى مقدما والثاني تاليا والقضية اما موجبة كقولنا زيد كاتب واما سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب وكل واحدة منهما اما مخصوصة كما ذكرنا واما كلية مسورة كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب واما جزئية مسورة كقولنا بعض الانسان ليس بكاتب واما ان لا يكون كذلك تسمى مهملة كقولنا الانسان كاتب والانسان ليس بكاتب والمتصلة اما لزومية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق والمنفصلة اما حقيقية كقولنا العدد اما زوج واما فرد وهي مانعة الجمع والخلو معا واما مانعة الجمع فقط كقولنا هذا الشيء اما حجر واما شجر واما مانعة الخلو فقط كقولنا زيد اما ان يكون في البحر واما ان لا يغرق وقد تكون المنفصلات ذات اجزاء ثلثة كقولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو **التناقض** وهو اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته ان يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب ولا يتحقق ذلك الا بعد اتفاقهما في الموضوع والمحمول والزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل والكل والجزء والشرط ونقيض الموجبة الكلية انما هو السالبة الجزئية ونقيض السالبة الكلية انما هو الموجبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان بعض الانسان ليس بحيوان ولا شيء من الانسان بحيوان بعض الانسان حيوان فالمحصورات لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكمية لان الكليتين قد تكذبان كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب والجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب بعض الانسان ليس بكاتب **العكس** وهو ان يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء الايجاب والسلب بحاله والتصديق بحاله والتكذيب بحاله الموجبة الكلية لا تنعكس كلية اذ يصدق قولنا كل انسان حيوان ولم يصدق كل حيوان انسان بل تنعكس جزئية لانا اذا قلنا كل انسان حيوان يصدق بعض الحيوان انسان فانا نجد شيئا موصوفا بالانسان والحيوان فيكون الحيوان انسانا والموجبة الجزئية ايضا تنعكس جزئية بهذه الحجة والسالبة الكلية تنعكس كلية وذلك بين في نفسه فانه اذا صدق لا شيء من الانسان بحجر صدق لا شيء من الحجر بانسان والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوما لانه يصدق قولنا بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق عكسه **القياس** هو قول مؤلف من اقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر وهو اما اقتراني كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث واما استثنائي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة والمكرر بين مقدمتي القياس يسمى

حدا اوسط وموضوع المطلوب يسمى حدا اصغر ومحموله يسمى حدا اكبر والمقدمة التي فيها الاصغر تسمى صغرى والمقدمة التي فيها الاكبر تسمى كبرى وهيئة التاليف من الصغرى والكبرى تسمى شكلا والاشكال اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الرابع وان كان موضوعا فيهما فهو الثالث وان كان محمولا فيهما فهو الثاني فهذه هي الاشكال الاربعة المذكورة في المنطق والشكل الرابع منها بعيد عن الطبع جدا والذي له عقل سليم وطبع مستقيم لا يحتاج الى رد الثاني الى الاول وانما ينتج الثاني عند اختلاف مقدمتيه بالايجاب والسلب والشكل الاول هو الذي جعل معيار العلوم فنورده ههنا ليجعل دستورا ويستنتج منه المطلوب وضروبه المنتجة اربعة الاول كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث والثاني كقولنا كل جسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فلا شيء من الجسم بقديم والثالث كقولنا بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث والرابع كقولنا بعض الجسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم والاقتراني اما مركب من حمليتين كما مر واما من متصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة واما من منفصلتين كقولنا كل عدد فهو اما زوج او فرد وكل زوج فهو اما زوج الزوج او زوج الفرد ينتج كل عدد فهو اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد واما من حملية ومتصلة كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج كلما كان هذا انسانا فهو جسم واما من حملية ومنفصلة كقولنا كل عدد اما زوج واما فرد وكل زوج فهو منقسم بمتساويين ينتج كل عدد فهو اما فرد او منقسم بمتساويين واما من متصلة ومنفصلة كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان اما ابيض او اسود واما القياس الاستثنائي فالشرطية الموضوعة فيه اذا كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فلا يكون انسانا وان كانت منفصلة فاستثناء عين احد الجزئين ينتج نقيض الآخر واستثناء نقيض احدهما ينتج عين الآخر **البرهان** وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج اليقين واليقينيات ستة اقسام اوليات كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء ومشاهدات كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة ومجربات كقولنا السقمونيا مسهل للصفراء وحدسيات كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس ومتواترات كقولنا محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة واظهر المعجزة وقضايا قياساتها معها كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط حاضر في الذهن وهو الانقسام بمتساويين والجدل وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة والخطابة وهي قياس مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص معتقد او مظنونة والشعر وهو قياس مؤلف من مقدمات تنبسط منها النفس او تنقبض والمغالطة وهي قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق او بالمشهورة او من مقدمات وهمية كاذبة والعمدة هو البرهان وليكن هذا آخر الرسالة في المنطق تمت

